DECEMBER 83

كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٣ . المجلد ١٣ / عدد ١٢

النشرة الاخبارية
لمنظمة العفو الدولية

التعذيب في أفغانستان

تلقت منظمة العفو الدولية تقارير متوالية تتحدث عن التعذيب وسوء معاملة الافراد الذين يجري اعتقالهم بواسطة السلطات الافغانية ، وخاصة رجال جهاز الأمن المعروف باسم « خاد » . وقد أبلغ بعض السجناء السابقين منظمة العفو الدولية عن ثمانية مراكز للاعتقال في العاصمة « كابول » ، يجري فيها استجواب المشتبهين السياسيين تحت التعذيب بواسطة رجال « الخاد » . وذكرت التقارير انه في بعض الحالات مات بعض المعتقلين نتيجة التعذيب أو تعرضوا لاصابات خطيرة .

وقد شهد السجناء السابقون أمام منظمة العفو الدولية بأن رجال « الخاد » ـ شرطة مباحث أمن الدولة ـ كانوا يلجأون الى التعذيب كأسلوب روتيني . وذكروا ان الضرب والصدمات الكهربائية وحرمان المعتقلين من النوم كانت ضمن وسائل التعذيب المتبعة .

هذا وقد ناشدت منظمة العفو الدولية الرئيس الافغاني بابراك كارمل باتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف التعذيب والانتهاكات الأخرى ، ومن بينها الاعتقال التعسفي والمحاكمات السرية التي يحرم فيها المشتبهون السياسيون من حقوقهم الاساسية في الدفاع .

ويتراوح ضحايا التعذيب المعروفون بين فتيات في حوالي السادسة عشر من العمر الى شيوخ في الستين .

وقد ذكر عدد السجناء السابقين ان اصابات ضحايا التعذيب شملت الصمم والبكم واختلال القوى العقلية . وذكر اثنان من هؤلاء السجناء لمنظمة العفو الدولية ان بعض زملائهم الذين القي القبض عليهم معهما قد ماتوا نتيجة التعذيب .

ويتضح من كافة المعلومات المتوفرة لدى منظمة العفو الدولية أن قائمة الضحايا لا تشتمل فقط على العديد من الافراد الذين ذكرت التقارير اشتراكهم في المقاومة المسلحة ضد الحكومة ، ولكنها تشمل أيضا عددا كبيرا من الافراد الاخرين الذين القي القبض عليهم لمجرد الاشتباه في معارضتهم للحكومة . وتضم هذه القائمة عددا من موظفي الدولة ، والطلاب والمدرسين ، وبعض الافراد الذين أبلغوا منظمة العفو الدولية أن القاء القبض عليهم كان بمثابة مجرد تحذير للاخرين .

وجاء القاء القبض على البعض لأسباب واضحة مثل .. أن يكون لهم أقارب يعيشون في الخارج ، أو لأن لديهم مطبوعات اجنبية .

المؤرخ الافغاني حسن كاكار ، أحد « سجناء الرأي » ، يقضي الآن فترة الحكم الصادر ضده ، بعد محاكمة سرية ، بالسجن ثماني سنوات (انظر صفحة ٧) .

وذكرت تقارير انه جرى القاء القبض على تلاميذ صغار وتعذيبهم بعد اشتراكهم في مظاهرات مناهضة للحكومة وللوجود السوفياتي في بلادهم . وتشير الادلة ، ومنها مقابلات اعدتها منظمة العفو الدولية مع عدد من السجناء والشهود السابقين ، كما تشمل تقارير من مصادر أخرى ، ان هناك مئات من طلبة الجامعات والمعاهد العليا في « كابول » قد جرى تعذيبهم خلال السنوات الثلاث الماضية .

والمواقع الثمانية التي سجلتها التقارير الواردة لمنظمة العفو الدولية على انها مراكز للتعذيب في « كابول » هي : (١) خادي بانج (المكتب الخامس لقوات « خاد ») ، (٢) المقر الرئيسي لقوات « خاد » في منطقة « شاشدارك » ، (٣) مبنى وزارة الداخلية ، (٤) مكتب التحقيق المركزي ، المعروف باسم « سيدرات » (المقر الرسمي السابق لرئيس الوزراء) ، (٥) مكتب الفرع العسكري لقوات « خاد » ، المعروف باسم « خادي نظامي » ، واثنان من المنازل الخاصة بالقرب من مبنى « سيدرات » هما : (٦) منزل احمد شاه خان و (٧) منزل وزير اكبر خان ، (٨) مكتب قوات « خاد » في منطقة « هاوزاي باريكات » .

وتتحدث التقارير عن انتشار حالات الاعتقال التعسفي ، وأن معظمها يتم بواسطة رجال « الخاد » . وعادة يتم اعتقال الأفراد لأسباب سياسية خلال الليل ، بدون تصاريح رسمية مكتوبة ، وذلك طبقا للمعلومات المتوفرة لدى منظمة العفو الدولية . ورجال أو قوات البوليس ، التي تشترك في عمليات اعتقال الافراد ، لا يفصحون عن هويتهم ، ولا يقدمون الاسباب ، ولا يذكرون لعائلة المعتقل المكان الذي يأخذونه اليه . كما صرح العديد من السجناء السابقين لمنظمة العفو الدولية عن انعدام الرعاية الصحية للسجناء .

وفي بعض الحالات ، صرح السجناء السابقون بأن استجوابهم تحت التعذيب استغرق أياما أو اسابيع ، ثم قيل لهم بعد ذلك إن القاء القبض عليهم كان خطأ .. وتم اطلاق سراحهم . وفي حالات اخرى ، لم يكن أحد يدري أي شيء عن السجناء منذ لحظة اعتقالهم .

وفي كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٨٢ تلقت منظمة العفو الدولية شهادة مفصلة من **فريدة أحمدي** ، وهي طالبة بكلية الطب في الثانية والعشرين من عمرها ، وقد جرى اعتقالها عام ١٩٨١ لمدة ستة اشهر في أحد مراكز الاعتقال التابعة لقوات « الخاد » في كابول . وقد صرحت أنه خلال فترة اعتقالها كانوا يستجوبونها بصورة مستمرة ، وحرمت من النوم طوال أسبوع كامل ، كما تعرضت للتعذيب بالصدمات الكهربائية . وقد ادعت أيضا انها شاهدت عمليات تعذيب المعتقلين السياسيين الآخرين . وصرح عدد آخر من السجناء السابقين الذين استجوبتهم منظمة العفو الدولية أنهم عايشوا تجارب مماثلة .

ننشر هنا ثلاثة اقتباسات من أقوال أدلى بها بعض السجناء السابقين الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم :

● طالب عمره ٢٥ سنة من بلدة « مزاري شريف » ، اعتقل على أثر احداث الطلبة التي وقعت في البلدة في شهر حزيران (يونيو) عام ١٩٨٠ ، صرح قائلا :

« بدأت عملية استجوابي في اليوم التالي لوصولي الى مقر « مكتب التحقيق المركزي » (سيدرات) ومنذ تلك اللحظة أصبحت أتعرض الى برنامج يومي منتظم حيث كان يجري استدعائي للتحقيق كل ليلة بعد منتصف الليل ويجري استجوابي لفترة تتراوح بين ساعة ونصف وساعتين . ولم تكن تلك الفترة تتجاوز ذلك أبدا ، لأن حلقات الاستجواب كانت دائما تنتهي باغمائي وفقداني للوعي .

« وقاسيت التعذيب منذ الليلة الأولى ، وكنت أتعرض للضرب باستمرار وبانتظام في كافة انحاء جسدي . وبعد أيام قلائل أصبحت ذراعاي ورجلاي زرقاء اللون من أثر الكدمات والاصابات ، وكانت ملابسي مشبعة بالدم .

« كان يطلب مني باستمرار أن « اعترف » بتبعيتي لاحدى الجماعات الاسلامية وأن أدلي باسماء الاعضاء الاخرين . والحقيقة هي اني لم أكن اعرف الا القليل جدا ، ولم أفعل اكثر من الاشتراك مرة واحدة في عمليات القاء الحجارة .

« بعد الليلة الثالثة من ليالي التحقيق بدأوا يستخدمون أسلوب الصدمات الكهربائية . وكانت الصدمات الكهربائية توجه الى أصابع يدي وقدمي التي كانت تتصل بواسطة أسلاك بذراع التدوير في جهاز تليفون . وكان يوجد عادة أربعة أو خمسة من رجال « الخاد » في الغرفة اثناء عمليات تعذيبي .

البقية في صفحة ٧

التعذيب في سوريا

إن قوات الأمن السورية مسؤولة عن انتهاكات حقوق الانسان بصورة منتظمة ـ وتشمل تلك الانتهاكات عمليات التعذيب والاغتيالات السياسية ـ وكانت تعمل تحت حصانة قوانين الطوارىء المعتمدة في الدولة . ويورد تقرير جديد أعدته منظمة العفو الدولية أدلة دامغة تؤكد ان الالاف من الناس تعرضوا لضايقات مستمرة ويجري اعتقالهم دون وجه حق ودون اتاحة أية فرصة لهم للدفاع او الاستئناف ، وفي بعض الاحيان يتعرضون للتعذيب أو حتى القتل على أيدي قوات الأمن .

انظر ملحق هذا العدد .

أيضا في هذا العدد :

● **المملكة المتحدة ـ قلق حول موضوع « المخبرين » صفحة (٢) .**
● **جنوب افريقيا ـ عمليات القتل والتعذيب التي سجلت في « سيسكي » ، صفحة (٤) .**
● **اندونيسيا ـ عمليات قتل واسعة للمشتبه بهم في الأعمال الاجرامية ، صفحة (٦) .**
● **أروغواي ـ دعوة للقضاء على أساليب التعذيب وعقوبات السجن الطويلة ، صفحة (٨) .**

المملكة المتحدة :
القلق بشأن موضوع « المخبرين » الوشاة في أيرلنده الشمالية

وجهت منظمة العفو الدولية رسالة الى حكومة المملكة المتحدة أعربت فيها عن قلقها ازاء الاسلوب الذي جرى اتباعه مؤخرا في أيرلنده الشمالية حيث تقام الدعاوى القضائية التي لا تكاد تستند الا الى شهادات أشخاص كانوا شركاء للمتهمين بارتكابها .

فقد وجهت خلال العام الماضي الى ٣٠٠ شخص اتهامات ، أو حوكموا بسبب جرائم تتضمن استخدام العنف لاسباب سياسية ، وذلك على أساس شهادات أدلى بها عشرون شخصا كانوا هم أنفسهم شركاء متواطئين في ارتكابها .

ويعرف هؤلاء الشركاء السابقون الذين يوشون بزملائهم باسم « Supergrasses » وهو مصطلح مأخوذ عن كلمة « grass » التي تستعمل في اللغة العامية في المملكة المتحدة بمعني « واش » يتعاون مع البوليس .

وشملت قائمة المدعى عليهم أسماء اشخاص قيل إنهم أعضاء في المنظمات العسكرية التابعة لكل من « الجمهوريين » و « الموالين » .

وفي رسالة ، بتاريخ ٣ تشرين الأول (اكتوبر) ، طلبت منظمة العفو الدولية من وزير الدولة البريطاني لشؤون أيرلنده الشمالية ان يضمن إدراج هذا الموضوع ضمن الصلاحيات المتعلقة بعملية تقصي الحقائق التي اعتمدتها الحكومة لبحث حالة قوانين الطوارىء في أيرلنده الشمالية (انظر عدد تشرين الثاني « نوفمبر » من النشرة الاخبارية) وقد بعثت منظمة العفو الدولية بنسخة من ذلك الخطاب الى القاضي المكلف باجراء عملية التقصي ، وهو السير جورج باكر .

وقد ذكرت المنظمة أن السماح بشهادات الشركاء السابقين ضمن الأدلة المقبولة في المحاكمات الجنائية لا يتنافى مع القوانين السارية في المملكة المتحدة كما أنه لا يتعارض مع النظم الدولية .

إلا أن منظمة العفو الدولية أضافت قائلة إن بعض الأمور قد ظهرت من خلال أساليب إقامة الدعوى في قضايا « المخبرين الوشاة » مما دفع بالشكوك - عندما تؤخذ هذه الأمور مجتمعة - حول صحة تلك الأدلة ونوعيتها في مثل تلك القضايا .

وكانت تلك العوامل هي :

● العديد من المدعى عليهم تمت إدانتهم اعتمادا فقط على تلك الشهادات غير الموثقة أو المدعمة بالأدلة التي أدلى بها شركاء سابقون .

● على الرغم من أن القانون الانكليزي يستبعد من القواعد الطبيعية للأدلة تلك الشهادات التي يتم الحصول عليها مقابل « أمل الحصول على فوائد أو مميزات ... من شخص في موقع سلطة » ، فانه في بعض قضايا « المخبرين الوشاة » قد سمح بقبول الشهادات التي قدمت ضمن أدلة الاتهام ، رغم أن أصحاب تلك الشهادات أنفسهم قد عرضت عليهم حصانة ضد المقاضاة في جرائم خطيرة كانوا قد شاركوا فيها .

● بعض هؤلاء الشهود كانوا تحت الاحتجاز لفترات طويلة - جاوزت عاما كاملا - قبل المحاكمة ، مما أتاح للبوليس فرصة وافرة للتأثير في تلك الشهادات على نحو غير ملائم .

● وبينما كان يطلب من القضاة في المحاكمات العادية أن يحذروا هيئة المحلفين من أخطار إصدار قرار الادانة ضد المدعي عليهم معتمدين فقط على مثل تلك الأدلة ، فانه في « محاكم ديبلوك » في أيرلنده الشمالية لا توجد هيئة محلفين - ولذلك كان على القضاة أن يحذروا أنفسهم فقط .

الصين - دعوة الى انهاء موجة الاعدامات

ذكرت التقارير أنه قد حدث رد فعل من جانب السلطات في جمهورية الصين الشعبية إزاء الدعوة التي تقدمت بها منظمة العفو الدولية تطالب فيها بوقف موجة الاعدامات الحالية التي تجري في الصين (انظر النشرة الاخبارية لشهر تشرين الثاني « نوفمبر ») .

في منشور إخباري صدر بتاريخ ٢٨ تشرين الأول (اكتوبر) ، صرحت منظمة العفو الدولية بأنها وجهت رسالة إلى الرئيس لي خيانيان ورد في نصها أنها علمت أنه جرى تنفيذ حكم الاعدام في أكثر من ٦٠٠ حالة في نحو ٢٠ مدينة وبلدة صينية منذ شهر آب (اغسطس) ، وأضافت رسالة المنظمة أن المعدل الحالي لتنفيذ أحكام الاعدام قد وصل إلى أعلى معدل شهدته البلاد منذ أوائل السبعينات .

إن المجموع الاجمالي لحالات الاعدام هو بالتأكيد أكثر من ٦٠٠ حالة - وتشير التقارير الواردة من داخل الصين أنه من المحتمل أن تكون عدة آلاف من الناس قد نفذت فيهم أحكام الاعدام .

وقد ناشدت منظمة العفو الدولية الرئيس الصيني أن يفعل كل ما بوسعه لايقاف المزيد من أحكام الاعدام ، وأن ينظر في أمر تخفيف جميع عقوبات الاعدام المعلقة . وقد ذكرت التقارير أنه في يوم ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ، أعلن متحدث رسمي باسم وزارة الخارجية أن الحكومة قد استلمت رسالة منظمة العفو الدولية ، إلا أنه أضاف :

« يجب على المجرمين أن يتلقوا العقوبة التي يستحقونها طبقا للقانون » .

« وهذا هو الاجراء الطبيعي والتلقائي للحفاظ على الأمن العام في أية دولة ، ويعتبر من الشؤون الداخلية لتلك الدولة » .

هذا ولم تتلق منظمة العفو الدولية ، حتى مثول النشرة للطبع ، أي رد مباشر على رسالتها من السلطات الصينية .

غرينادا
نداء الى الرئيس الاميركي

قامت القوات الاميركية باعتقال مائتي فرد على الأقل ، من أهالي غرينادا ، علاوة على نحو ٦٠٠ مواطن كوبي ، بعد عملية غزو غرينادا التي قامت بها قوات الولايات المتحدة الاميركية مع قوات ست دول أخرى من دول البحر الكاريبي ، في ٢٥ تشرين الأول (اكتوبر) . وقد تمت إعادة المعتقلين الكوبيين من ذلك الحين إلى كوبا .

وقد وقعت عملية الغزو بعد حدوث الانقلاب الذي أطاح بحكومة الشعب الثورية (PRG) ، وأدى إلى اغتيال رئيس الوزراء **موريس بيشوب** ، بالاضافة إلى أن ثلاثة وزراء وإثنين من زعماء نقابات العمال - ذكرت التقارير أنه جرى إعدامهم بطريقة مجاوزة للقانون .

في ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) بعثت منظمة العفو الدولية برسالة تلكسية إلى الرئيس الأميركي تدعو فيها إلى ضرورة إلتزام القوات الاميركية التزاما كاملا بالمستويات العالمية المقبولة التي نص عليها الاعلان الدولي لحقوق الانسان . وذكرت منظمة العفو الدولية أن نداءها يتعلق بالأسس والمبررات التي أدت إلى إعتقال أولئك الذين جرى احتجازهم في مقار القوات الاميركية ، كما يتعلق بأساليب معاملتهم .

وقد ارسلت المنظمة هذا النداء بعد ان تلقت إدعاءات تقول بأن ضمن أولئك المعتقلين كان هناك أعضاء سابقون أو مؤيدون لحركة « نيو جويل » (التي تمثل الحزب الذي كان يرأسه موريس بيشوب) لم يكن لهم علاقة بعمليات الاغتيال التي شملت موريس بيشوب وأفرادا اخرين . كما تلقت منظمة العفو الدولية أيضا تقارير غير مؤكدة تفيد بأن بعض المحتجزين قد تعرضوا للتهديد أو أسيئت معاملتهم بعد إلقاء القبض عليهم .

وكان قد سبق لمنظمة العفو الدولية بتاريخ ٢١ تشرين الأول (اكتوبر) أن كتبت إلى السلطات العسكرية في غرينادا (التي جرى اعتقال بعض أفرادها فيما بعد بواسطة القوات الاميركية) للتعبير عن قلقها العميق إزاء أحداث الاعدامات التي راح ضحيتها موريس بيشوب وأعضاء حكومته ، وتطالب باجراء تحقيق نزيه تشرف عليه هيئة مستقلة للبحث في الظروف والأسباب التي أدت الى قتلهم .

أما **كليتوس سان بول** ، قائد قوات الأمن خلال فترة حكم موريس بيشوب ، والذي ألقي القبض عليه خلال نفس الفترة وكان موضع نداء قدمته منظمة العفو الدولية ، فلا يعرف شيء عن مكانه أو مصيره إلى الآن .

وقد علم أن عددا من المعتقلين الذين سبق احتجازهم دون اتهام أو محاكمة في عهد حكومة الشعب الثورية (PRG) ، جرى إطلاق سراحهم ، أو هربوا ، من سجن « ريتشموند هيل » ، بمدينة سان جورج في غرينادا ، بعد فترة قصيرة من وقوع عملية الغزو الأميركي وإبان الغزو كانت منظمة العفو الدولية تبحث نحو ٨٠ حالة من المعتقلين ، ومن المعتقد أن غالبيتهم قد جرى إطلاق سراحهم أخيرا .

ولاتزال منظمة العفو الدولية جادة في بحث الظروف والأسباب التي أدت إلى اعتقال بعض الأفراد منذ وقوع الغزو العسكري . وقد نقل عدد من هؤلاء المعتقلين إلى سجون غرينادا .

رفع حالة الحصار في الأرجنتين قبل الانتخابات

رفعت حالة الحصار التي كان معمولا بها في الأرجنتين منذ تاريخ ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٧٤ ، وذلك قبيل انتخابات ٣٠ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٣ - مما أدى إلى إطلاق سراح العديد من السجناء السياسيين الباقين ، والسماح بعودة المنفيين السياسيين إلى الأرجنتين .

وفي الثاني من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) بعثت منظمة العفو الدولية برسالة إلى الرئيس المنتخب ، الدكتور راؤل ألفونسين ، بعد فوز « الحزب الراديكالي » (Union Civica Radical) في الانتخابات .

وقد أعربت منظمة العفو الدولية في رسالتها عن ثقتها في أن الحكومة الجديدة ، بعد التعهدات والضمانات التي قدمتها خلال الحملة الانتخابية ، ستعتمد الوسائل اللازمة لحماية حقوق الانسان والمحافظة عليها .

وكان الدكتور ألفونسين قد وعد خلال حملته الانتخابية بالتحقيق في مشكلة « المختفين » في الأرجنتين ، وبالغاء قانون المصالحة الوطنية الذي أصدرته الفرقة العسكرية الحاكمة في ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٣ . وكانت هذه الفئة العسكرية قد تقدمت بالقانون الجديد ليكون بمثابة عفو عام عن الجرائم المتعلقة بأعمال التخريب التي تم ارتكابها خلال السنوات العشر الماضية .

وفي الحقيقة فان القانون جرى تشكيله بطريقة جعلته يبدو وكأنه قد أعد بوجه عام لحماية رجال البوليس والعسكريين وقوات الأمن - وأي أفراد مدنيين تعاونوا معهم - من التعرض إلى المحاكمة في المستقبل ، وخاصة في الجرائم المتعلقة بقضايا « المختفين » .

حملة من أجل سجناء الشهر

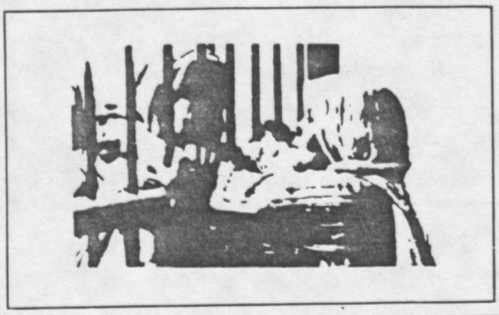

كل فرد من هؤلاء الذين نروي قصتهم في هذه الصفحة يعتبر من سجناء الرأي . وقد القي القبض على كل منهم بسبب معتقداته الدينية او السياسية ، أو لونه او جنسه او عنصره او لغته . ولم يلجأ أي فرد منهم الى العنف أو ينادي به ويعتبر استمرار اعتقالهم انتهاكا صارخا للاعلان الدولي لحقوق الانسان الصادر عن هيئة الامم المتحدة . ان النداءات والالتماسات العالمية يمكن ان تساعد على اطلاق سراح هؤلاء السجناء او تحسين الظروف المحيطة بهم في المعتقلات . ويجب من اجل مصلحة السجناء انفسهم ان يتم اختيار الكلمات التي توجه في الرسائل الى السلطات بكل عناية وان تصاغ في اسلوب مهذب ويجب ان تؤكد ان اهتمامك وحرصك على حقوق الانسان لا يحمل في طياته اية اغراض او نوايا سياسية . ولا يجوز تحت اي ظرف من الظروف ، مراسلة السجين نفسه .

انانت سيناخانت : تايلاند

كان فيما مضى ضابط بوليس وراهبا واحد المعارضين النشطين - في غير عنف - للحكم العسكري في تايلاند . وهو يقضي الآن عقوبة السجن لفترة ثلاث سنوات بتهمة الطعن في الذات الملكية .

انانت سيناخانت ، ضابط بوليس سابق في السابعة والاربعين من عمره ، ترك الرهبانية البوذية في اوائل هذا العام ليناضل ضد محاولة عسكرية تهدف الى اجراء تعديلات في الدستور تتماشى مع مصالحها .

وفي شهر آذار (مارس) اقام مظاهرة سلمية خارج مبنى البرلمان حتى تم رفض مشروع القانون الذي تبناه الجيش .

ويروي انه في ٢٩ آذار (مارس) صرح انانت سيناخانت لمؤيديه ، بعد الاشارة الى الشائعات التي ادعت ان الملكة « سيريكيت » قد رتبت بالتعاون مع قائد الجيش الجنرال « ارثيت » ، اجراء انتخابات مبكرة حتى تضمن استمرار السيطرة العسكرية على النشاط السياسي ، صرح بأنه « من الواجب على جميع المواطنين الصالحين حماية المملكة من الشائعات الخبيثة التي تنسب الى صاحبة الجلالة الملكة ... » .

وفي اليوم التالي القي القبض عليه بتهمة الطعن في الذات الملكية ، وهي جريمة السب او العيب في افراد العائلة المالكة التايلاندية او تهديدهم .

وقد تم اطلاق سراحه بكفالة في اليوم التالي لموعد اجراء الانتخابات ، وفي ٢٣ نيسان (ابريل) ذكرت التقارير مرة اخرى انه كان يخطب في المتظاهرين وقال بعض العبارات التي اعتبرتها السلطات انها تمثل نقدا ضد العائلة المالكة . واعيد القاء القبض عليه في ٢٧ نيسان (ابريل) ، ووجه اليه نفس الاتهام للمرة الثانية وحرم من حق الخروج بكفالة .

وقد قدم « انانت سيناخانت » الى محاكمة سرية ، بواسطة هيئة تحكيم عسكرية ، في بانكوك - وحرم حق الاستئناف ولم يسمح له باستدعاء شهوده كما ذكرت التقارير . وقد انكر اثناء المحاكمة نية الاساءة للعائلة المالكة ، مؤكدا ان ملاحظاته كانت تهدف الى منع الآخرين من استغلال القصر لتحقيق اغراضهم السياسية (المعروف ان العرش التايلاندي تقليديا ليس له دور سياسي) .

وفي ١٧ آب (اغسطس) تمت ادانته في الاتهام الاول بالطعن في الذات الملكية ، وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات . وعند مثول هذه النشرة الى الطبع ، كان يقضي مدة العقوبة في سجن « لادياو » في بانكوك بانتظار محاكمته في الاتهام الثاني بالطعن في الذات الملكية .

نرجو ارسال خطابات مهذبة للمطالبة باطلاق سراحه الى :

General The Right Hon. Prem Tinsulanond/
Prime Minister/ Thai Fu Kah Building/
Nakorn Pathom Road/ Bangkok 3/ Thailand.

عشرة سجناء : ليبيا

السجناء العشرة ، الذين القي القبض عليهم مع ١١ آخرين عام ١٩٧٥ ، جرت محاكمتهم في يوم ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٦ امام المحكمة الجنائية العادية (وقد حضر مراقب من منظمة العفو الدولية جزءا من المحاكمة) . والسجناء العشرة هم : المهدي محمد العدي ، محمد محمد العدي ، عريبي عامر يوسف ، ابراهيم محمود الصيداعي ، عبد الله علي الخوجه ، منصور عبد السلام المجدوب ، محمد المكي الامام ، صالح عناس يوسف ، محمد علي الشريدي ، وبلقاسم محمد عبد الله الصغير (وقد حوكم غيابيا) .

اتهم المهدي محمد العدي بتأسيس منظمة سرية تتعارض مبادؤها مع مبادىء ثورة الفاتح عام ١٩٦٩ . اما باقي المتهمين وعددهم ٢٠ متهما فقد وجهت لهم تهمة العضوية في تلك المنظمة . كما اتهم جميع المدعى عليهم بتنظيم دعاية معادية للثورة .

وصدرت الاحكام ببراءة ١١ متهما ولكن الاشخاص العشرة المذكورون اعلاه فقد ادينوا وحكم عليهم بالسجن مدى الحياة .

واستأنف سبعة من هؤلاء المتهمين الحكم ، وفي ٦ آذار (مارس) ١٩٧٩ حكمت المحكمة العليا في ليبيا ببراءة المتهمين العشرة من الاتهامات التي صدرت ضدهم واطلقت سراحهم ، وعلى اثر ذلك قام ممثل الادعاء لامن الثورة بتحوير الاتهامات التي سبق توجيهها الى هؤلاء العشرة ، واعيد القاء القبض عليهم في شهر نيسان (ابريل) . وكانت الاتهامات « الجديدة » ، في الواقع ، هي ذات الاتهامات السابقة : ان المتهم الاول دعا الى تأسيس منظمة غير شرعية ، وان التسعة الآخرين كانوا يدعون الناس الى الانضمام الى تلك المنظمة ، وان المتهمين العشرة اشتركوا في تنظيم دعاية معادية للسلطات الحاكمة .

وحضر مراقب من منظمة العفو الدولية جلستين من جلسات المحاكمة الجديدة التي اقيمت امام المحكمة الجنائية خلال الفترة من كانون الثاني (يناير) حتى نيسان (ابريل) ١٩٨٠ .

وفي وقت لاحق ، تلقت منظمة العفو الدولية تقارير غير رسمية تفيد انه تمت ادانة كل من المهدي محمد العدي ومحمد محمد العدي وصدر الحكم ضدهما بالسجن مدى الحياة ، وان المحكمة قد حكمت ببراءة باقي المتهمين . الا انه من المعتقد ان جميع المتهمين العشرة مازلوا محبوسين حتى الآن .

وتعتبر منظمة العفو الدولية ان القبض على هؤلاء المواطنين واعتقالهم جاء نتيجة قيامهم بممارسة حقوقهم في حرية الرأي والتعبير . واكثر من ذلك ، ان اعادة محاكمتهم تمثل انتهاكا للمادة ١٤ (فقرة ٧) من الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية ، والتي تنص على عدم جواز محاكمة احد او معاقبته مرة ثانية عن جريمة سبق ان نال حكما نهائيا بها او افرج عنه فيها .

وهناك حظر مماثل في المادة ٤١٦ من القانون الليبي للمحاكمات الجنائية .

نرجو ارسال خطابات التماس مهذبة للمطالبة باطلاق سراح هؤلاء السجناء العشرة الى :

العقيد معمر القذافي
زعيم الثورة
طرابلس
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

فلاديمير بالاخونوف : الاتحاد السوفياتي

مترجم سابق ، يقضي الآن عامه الحادي عشر كاحد سجناء الرأي .

فلاديمير بالاخونوف ، مواطن روسي في الثامنة والأربعين من عمره . في عام ١٩٧٢ طالب بحق اللجوء السياسي في سويسرا عندما كان يعمل في المكتب الدولي للارصاد في جنيف .

الا انه قرر بعد ذلك العودة الى الاتحاد السوفياتي ليعيش بالقرب من عائلته - بعد ان تلقى ضمانات رسمية تؤكد انه لن يقدم للمحاكمة .

وفي ٧ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٧٣ ، القي القبض عليه بتهمة « الخيانة » ، اذ انه رفض العودة من الخارج الى الاتحاد السوفياتي ، وصدر الحكم ضده بالسجن لمدة ١٢ عاما . وهو الآن في معسكر العمل الاصلاحي ، ذي النظام الصارم ، في منطقة « بيرم » ، ولم يسمح لاحد بزيارته طوال فترة سجنه .

كانت آخر مرة شاهد فيها ابنته « إيرينا » عندما كانت تبلغ من العمر ١٠ سنوات ... وهي الآن في العشرين من عمرها . وعندما سعت من اجل زيارة ابيها في العام الماضي قام المسؤولون بالغاء موعد الزيارة - لان فلاديمير بالاخونوف - كما ذكرت التقارير ، ظهر اثناء العمل وكان احد ازرار سترته مفتوحا .

ويقال إن مكان عمله ، في تركيب اجزاء المكاوي الكهربائية ، ذو درجة (حرارة) عالية ، وخطر ، وقذر . وفي عام ١٩٨٢ امضى ٣٠ يوما على الاقل في حبس منفرد داخل زنزانة العقاب بسبب فشله في انتاج المعدل المطلوب في برنامج العمل .

وكان فلاديمير بالاخونوف طوال السنين يعلن حملة - بعيدة عن العنف - ضد الاحوال والظروف المعيشية التي يعاني منها هو والعديد من سجناء الرأي داخل السجن ، وقد وجه عددا من النداءات للمسؤولين نيابة عن رفاقه السجناء .

وتكرر عقابه اكثر من مرة نتيجة هذه الاعمال ، وحرم حقه في المراسلات كما جرى احتجازه داخل زنزانة المعسكر المغلقة .

وقد تم نقله للسجن مرتين وهو اشق واصعب فئة في تصنيف معسكرات العمل الاصلاحية في الاتحاد السوفياتي - وقد قضى ما مجموعه ست سنوات في سجون « فلاديمير » و « تشيستوبول » .

ان منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق على حالته الصحية ، فقد ذكرت التقارير انه يعاني من نقص شديد في الوزن علاوة على اصابته بأمراض ارتفاع ضغط الدم وعرق النسا والتهاب المفاصل .

نرجو ارسال خطابات التماس مهذبة للمطالبة باطلاق سراحه فورا الى :

V. V. Naidenov
Deputy Procurator General of the USSR
Ul Pushkinskaya 15 a
Moskva USSR

كما يمكنكم اذا رغبتم ان ترسلوا التماساتكم الى سفارات هذه الحكومات في بلادكم .

تشعر منظمة العفو الدولية بالقلق حول التقارير التي وردت مؤخرا بشأن أحداث قتل المدنيين على أيدي بوليس « سيسكي » ، مما يمكن اعتباره اعدامات مجاوزة للقانون . كما أن المنظمة قلقة أيضا بشأن حملات الاعتقال الأخيرة في « سيسكي » ، والظروف التي يجري احتجاز المعتقلين فيها بمقتضى تشريع الأمن في « سيسكي » . وترى المنظمة ضرورة قيام السلطات في « سيسكي » على الفور ، وبدون شروط ، باطلاق سراح جميع المعتقلين الذين لن توجه اليهم اتهامات بارتكاب جرائم جنائية يقدمون على أساسها للمحاكمة ، كما يجب عليها اتخاذ كافة الوسائل والاحتياطات اللازمة التي تكفل سلامة اولئك المحتجزين .

وعلى ضوء ما ذكرته التقارير من المعاملة الوحشية واعمال قتل المدنيين التي اقترفها رجال البوليس في « سيسكي » ، فان منظمة العفو الدولية تطالب السلطات هناك باجراء تحقيق نزيه للبحث في هذه الادعاءات ، وأن تتخذ كافة الاجراءات الممكنة للحيلولة دون تكرار مثل هذه الأحداث .

جنوب افريقيا ـ أعمال القتل والتعذيب في « سيسكي »

تحدثت التقارير الواردة في الشهور الأخيرة من منطقة « سيسكي » ، في جنوب افريقيا ، عن حملات اعتقال واسعة وعن تعذيب المعتقلين وعن احتمال تنفيذ اعدامات مجاوزة للقانون .

وطبقا للتقارير ، وصل عدد القتلى الى ٩٠ فردا أثناء المحاولات التي قامت بها السلطات في منطقة « سيسكي » « الموطن الافريقي » للقضاء على قرار مقاطعة خدمات « الباص » المحلية ، الذي أتخذه سكان بلدة « مدانتسان » والذي بدأ في منتصف شهر تموز (يوليه) . وبلدة « مدانتسان » تقع في منطقة سيسكي ، وتعتبر واحدة من مدن السود الكبرى في جنوب أفريقيا .

وقد ذكر أن قوات الأمن في « سيسكي » قامت بوضع الحواجز على الطرق ، وقام رجالها بتطويق محطات السكة الحديد في محاولة لارغام سكان بلدة « مدانتسان » على استخدام خدمة « الباص » المحلية للوصول الى أماكن عملهم في المدينة « البيضاء » القريبة .. « إيست لندن » .

وتزعم التقارير أن العديد من المواطنين قد أصيبوا بجراح نتيجة طلقات نارية أو قتلوا بواسطة قوات الأمن ، كما أن هناك آخرين تعرضوا للضرب أو ألقي القبض عليهم بسبب تأييدهم لقرار مقاطعة « الباص » .

وهناك أكثر من مائة مواطن ، بينهم العديد من أعضاء النقابات العمالية السود ، جرى اعتقالهم بناء على قانون يسمح للسلطات باحتجازهم لأجل غير محدد في حبس منفرد ، ودون السماح لهم بالاتصال بالآخرين .

ملعب كرة القدم

قام رجال الأمن ، ومعهم أعضاء من لجان الأمن الأهلية العاملة معهم ، حسب زعم التقارير ، باصطحاب مجموعة من المواطنين بينهم عدد من تلاميذ المدارس الى ملعب « سيسا داكاشي » المحلي لكرة القدم ، حيث جرى احتجاز هؤلاء المواطنين في أماكن ضيقة جدا وغير صحية ، كما جرى تعذيبهم واساءة معاملتهم .

أما قرار المقاطعة فقد جاء على أثر القرار الذي اتخذته شركة « الباص » المحلية برفع أسعار التذاكر بنسبة ١٠ بالمائة على الخط الموصل بين بلدة « مدانتسان » ومدينة « إيست لندن » التي تقع على مسافة أميال قليلة في ذلك الجزء من جنوب افريقيا المخصص رسميا ، بناء على سياسة التمييز العنصري التي تعتمدها الحكومة ، لسكنى المواطنين البيض فقط .

وقرار رفع أسعار تذاكر « الباص » يؤثر على سكان بلدة « مدانتسان » ، الذين يعتمدون في عملهم ووظائفهم على المناطق الصناعية والتجارية في مدينة « إيست لندن » التي يجب أن يذهبوا اليها ويعودوا منها يوميا .

ولكن السلطات الادارية في « سيسكي » لها مصلحة شخصية اذ أنها تنتفع ماديا من قرار زيادة الأسعار وذلك من خلال مشاركتها مناصفة في امتلاك هيئة « سيسكي » للنقل العام (CTC) ، التي تملك شركة « الباص » صاحبة خط الخدمة على طريق « مدانتسان » ـ « إيست لندن » .

وقد لاقي قرار المقاطعة ، الذي نشأ نتيجة تلك الظروف ، تأييدا شعبيا واسعا ، ويبدو أن السلطات الادارية في « سيسكي » قد رأت فيه تحديا لسلطاتها . فقد قام رجال البوليس ، كما تروي التقارير ، بوضع الحواجز في الطرق ومنعوا السيارات الخاصة وسيارات التاكسي من نقل الركاب الى « إيست لندن » . وقد صودرت بعض السيارات وأمر البعض الآخر بالعودة . وذكرت التقارير أن رجال البوليس ، ومعهم المؤيدون المدنيون من اعضاء حزب الاستقلال الوطني الحاكم في « سيسكي » (CNIP) ، قاموا بمضايقة وإهانة ركاب تلك السيارات .

وفي أواخر شهر تموز وفي الأيام الأولى من آب (اغسطس) أتخذت قوات البوليس مواقع حول محطات السكة الحديدية في بلدة « مدانتسان » في محاولة لمنع المسافرين من ركوب القطارات وارغامهم على ركوب « الباصات » المتجهة الى « إيست لندن » .

وفي ٣ آب (اغسطس) ، قام وزير العدل في منطقة « سيسكي » باعلان حالة الطوارىء في بلدة « مدانتسان » ، وقد شهد ذلك اليوم واليوم التالي عدة حوادث لاطلاق النار قام بها رجال البوليس وأدت الى قتل عدد من المواطنين واصابة عدد كبير بجروح .

ثم فرض حظر التجول في بلدة « مدانتسان » من الساعة العاشرة ليلا حتى الساعة ٤.٣٠ صباحا .

وفي اواخر تموز ، بدأت السلطات موجة اعتقالات واسعة شملت معارضي الادارة الحقيقيين واولئك المشتبه في معارضتهم . وفي ٢١ تموز ، قام البوليس باعتقال اثنين من المسؤولين البارزين في اتحاد عمال جنوب افريقيا (SAAWU) وهي نقابة غير مسجلة للعمال السود (صدر قرار بحظر نشاطها في « سيسكي » بتاريخ ٣ ايلول/ سبتمبر) . وهذان المسؤولان هما : **سيسا نجيكلانا** ، نائب رئيس نقابة (SAAWU) **وبونيل توليوما** .

الاب سمانغاليسو مخاتشوا ... مخاوف من سوء معاملته او تعذيبه .

الاب سمانغاليسو مخاتشوا ، هو قس كاثوليكي وسكرتير مؤتمر الأساقفة الكاثوليك بجنوب افريقيا ومقره بريتوريا . قام رجال الأمن في « سيسكي » باعتقاله بينما كان في طريقه لالقاء خطاب في اجتماع اتحاد الطلبة الكاثوليك بجامعة « فورت هير » في « أليس » ، بتاريخ ٣٠ تشرين الأول (اكتوبر) .

ومن المعتقد أنه اعتقل بمقتضى البند ٢٦ من قانون الأمن القومي في « سيسكي » ، الذي يسمح بالاعتقال في حبس منفرد ولأجل غير محدد بدون محاكمة .

ولم تكشف السلطات في « سيسكي » عن الأسباب التي أدت الى اعتقاله ، كما لم تكشف عن مكان اعتقاله . وقد ذكرت التقارير أن السلطات رفضت السماح لأسقف كاثوليكي أن يزوره أو يتصل به .

وحتى مثول هذه النشرة الى الطبع ، كان الأب مخاتشوا مايزال معتقلا ، تبعا للتقارير الواردة ، وكانت هناك مخاوف من أنه ربما تعرض للتعذيب أو ربما لسوء المعاملة اثناء اعتقاله في الحبس المنفرد .

وقد طالبت منظمة العفو الدولية باطلاق سراحه على الفور دون أية شروط . وقد سبق له أن تعرض للتقييد والحظر من قبل السلطات في جنوب افريقيا (خلال الفترة من عام ١٩٧٧ حتى حزيران/ يونيه ١٩٨٣) . وتبنت منظمة العفو الدولية قضيته كواحد من سجناء الرأي .

ومن المعروف انه جرى اعتقال اكثر من ٢٠ عضوا ومسؤولا من نقابة (SAAWU) خلال الاسابيع الثلاثة التالية ، الى جانب عدد آخر من اعضاء النقابات العمالية . ومن المعتقد انهم اعتقلوا دون توجيه اتهام او اجراء محاكمة بمقتضى البند ٢٦ من قانون الأمن القومي (NSA) لعام ١٩٨٢ ، في حبس منفرد دون السماح لهم بالاتصال بأي انسان .

كما اعتقل اكثر من مائة مواطن بمقتضى القانون ذاته ، ولكن تم الافراج أخيرا عن بعضهم ، عند مثول هذا العدد للمطبعة .

وبالاضافة الى اولئك الذين جرى اعتقالهم بناء على احكام قانون الأمن القومي (NSA) ، ذكرت التقارير أن هناك بضع مئات من المواطنين ألقي القبض عليهم في « سيسكي » في منتصف شهر آب (اغسطس) بسبب ادعاءات بخرق حالة حظر التجول او بعض الجرائم الأخرى المتعلقة بقرار مقاطعة خدمات « الباص » . وقد وجهت الاتهامات الى عدد منهم وقدموا الى المحاكمة لاستصدار أمر قضائي لاطلاق سراحهم بكفالة ، ولكن من الواضح أن معظمهم ظلوا في الحبس لعدم قدرتهم على دفع مبالغ الكفالة الضخمة التي أمرت المحكمة بها .

وفي اوائل شهر آب (اغسطس) قام بعض المواطنين المشتركين في قرار مقاطعة « الباص » باتخاذ عدد من الاجراءات القانونية ضد السلطات .

وفي ٥ آب ، نجحت مجموعة من عمال « مدانتسان » في التقدم بطلب الى المحكمة العليا مطالبين باستصدار أمر مؤقت بمنع رجال الأمن والشرطة من التمادي في عمليات التحرش بهم ومضايقتهم او التدخل في شؤونهم . وقد نجح سائق تاكسي في اتخاذ اجراء مماثل ايضا عندما تقدم في ٨ آب بطلب لاستصدار أمر قضائي يمنع رجال الشرطة من التحرش به مستقبلا .

القبض على محام

وهناك محام محلي معروف ، اسمه « **هينتسا سيويزا** » ، هو الذي تولى الدفاع في هاتين القضيتين . الا انه اعتقل عندما هاجم رجال الأمن منزله في الصباح الباكر من يوم ٨ آب (اغسطس) ، وكانت النتيجة انه لم يتمكن من الحضور شخصيا أمام المحكمة العليا في ذلك الصباح لمواصلة الدفاع في قضية سائق التاكسي .

في ذلك الوقت ، كان « هينتسا سيويزا » موكلا بصفته ممثلا قانونيا بالنيابة عن المعتقلين من اعضا نقابة (SAAWU) . ومثلهم جرى اعتقاله بمقتضى البند ٢٦ من قانون الأمن القومي ، ثم أفرج عنه فيما بعد .

كما تم اعتقال اثنين على الأقل من الصحفيين السود أحدهما « **ليزلي زينوا** » ، محرر في صحيفة « دايلي ديسباتش » ، التي تصدر في ايست لندن ، جرى القاء القبض عليه في ٨ آب واحتجز لفترة قصيرة . وفي ١٦ آب قام رجال الأمن في « سيسكي » بالقبض على الصحفي الثاني « **تشارلز نقاكولا** » وهو أحد الأعضاء المؤسسين لوكالة الانباء « فريتاس » في « سيسكي » كما يعمل مراسلا لعدد من صحف جنوب افريقيا . وذكرت التقارير أن اعتقاله تم بمقتضى البند ٢٦ من قانون الأمن القومي (تم الافراج عنه في أواخر أيلول/سبتمبر) . وهذا الصحفي الأخير كان سابقا نائب رئيس نقابة العاملين في وسائل الاعلام بجنوب افريقيا (MWASA) ، وكانت الحكومة قد أصدرت في شهر تموز (يوليه) ١٩٨١ ، قرارا بحظر نشاطه لمدة ثلاث سنوات وتحديد اقامته خلال تلك الفترة . ثم رفع هذا الحظر قبل موعد انتهائه في شهر أيار (مايو) عام ١٩٨٢ ـ وأعلنت السلطات بعد ذلك انه مهاجر غير شرعي في جنوب افريقيا وبناء على ذلك اصبحت اقامته محددة في « سيسكي » بصورة فعلية .

وقد جرى اعتقال عدد آخر من اعضاء النقابات العمالية السود في ١٦ آب (اغسطس) ، ولكن كانت قوات أمن جنوب افريقيا هي التي اعتقلتهم هذه المرة في مدينة « ايست لندن » نفسها . وهؤلاء الذين ألقي القبض عليهم ، ويعتقد أن اعتقالهم جرى بناء على قوانين الأمن الخاصة في جنوب افريقيا ، كان من بينهم « **بونيزايل نوروشي** » ، وهو احد المنظمين في اتحاد العمال الافريقي للعاملين في مجال تعليب المواد الغذائية ، وقد سبق اعتقاله اكثر من مرة بدون محاكمة . و « **مزوزوانا مديوجولو** » الموظف في أحد فروع نقابة (SAAWU) .

وقد قيل أيضا ان المسؤولين في نقابة (SAAWU) في المناطق الأخرى من جنوب افريقيا ـ وخاصة في بلدة « اتريدجفيل » (بالقرب من « بريتوريا ») وفي بلدة « ديربان » ـ قد قبض عليهم لأسباب أمنية خلال الاسبوعين السابقين . وتشير هذه الاعتقالات الى وجود نوع من التعاون بين قوات الأمن في « سيسكي » وجنوب افريقيا .

اعتقال قائد قوات الأمن

كما أن منظمة العفو الدولية قلقة بشأن اعتقال ما لا يقل عن ١٥ عضوا من اعضاء حكومة « سيسكي » أو قوات الأمن التابعة لها . وذلك لأسباب سياسية ، حيث جرى القاء القبض عليهم في منتصف شهر تموز (يوليه) إثر تقارير أشارت الى تدبير محاولة لخلع الرئيس « لينوكس سبي » ـ الرئيس مدى الحياة ـ وإحلال أخيه ، الفريق « تشارلز سبي » ، محله في مقعد الرئاسة .

ففي ١٤ تموز (يوليه) ١٩٨٣ ، قبض على نائب رئيس هيئة الاستخبارات المركزية (CIS) ، العميد **هارفي تامسانكا** ، ومعه ثلاثة آخرون من ضباط هيئة الاستخبارات المركزية .

وفي نفس الوقت ، قطع الرئيس « سبي » زيارته الرسمية لاسرائيل ، وعاد مبكرا الى « سيسكي » في ١٥ تموز . وفي اليوم نفسه ، جرى اطلاق النار على منزل ب . ن . بيتي ، وزير خارجية سيسكي ، وهو حليف وصديق مقرب من الرئس « سبي » .

وفي ٦ تموز عقد الرئيس مدى الحياة مؤتمرا صحفيا خاصا أعلن فيه حل هيئة الاستخبارات المركزية حلا فوريا واعادة تنظيم قوات الدفاع والأمن في سيسكي . مما أدى الى كبح قوى الفريق « سبي » (أخي الرئيس) ، الذي كان حتى ذلك الحين يرأس تلك القوات فعليا ، كما رفعت عنه سلطة التحكم في اصدار قرارات الاعتقال أو رفعها بدون محاكمة .

وبعد ثلاثة أيام ، وبالتحديد في ١٩ تموز (يوليه) ، تم القاء القبض عليه ومعه ثمانية أفراد آخرين على الأقل بواسطة قوة مشتركة من قوات الأمن في كل من سيسكي وجنوب افريقيا .

وقد ضمت قائمة المعتقلين الاخرين اللواء **توليفر مينار** ، أحد كبار الضباط في قوات أمن جنوب افريقيا والذي كان معارا الى سيسكي ليعمل مستشارا شخصيا للفريق تشارلز سبي . و **مبوليلو زابا** ، وهو ابن نائب الرئيس في سيسكي ، الكاهن (القس) و . م . زابا .

وجميع أولئك الذين ألقي القبض عليهم جرى اعتقالهم بدون محاكمة بمقتضى البند ٢٦ من قانون الأمن القومي ، وحرموا حقهم في الاتصال بممثلي الدفاع القانونيين كما حرموا من زيارات أقاربهم لهم .

وفي ٢٧ تموز (يوليه) رفضت المحكمة العليا طلبا تقدم به أقارب المعتقلين يطالبون فيه باعتبار أوامر الاعتقال غير قانونية . وذكرت التقارير أن زوجة تشارلز سبي في شهادة لها أمام المحكمة ، قد أعربت عن مخاوفها بشأن سلامة زوجها ، كما ادعت أن المعتقلين في مثل هذه الظروف قد يتعرضون للاغتيال عن طريق « الشنق أو دس السم لهم » □

باكستان
ادعاءات حول التعذيب بعد حادث موت « كناس »

ذكرت التقارير أن أحد كناسي الشوارع ، وكان في الثالثة والعشرين من عمره ، قد مات نتيجة التعذيب الذي تعرض له اثناء وجوده تحت تحفظ البوليس في مدينة اسلام أباد بتاريخ ١١ أيلول (سبتمبر) .

وقد كان أحد اثنين من السجناء اللذين أدى موتهما وهما تحت الحجز مؤخرا الى اجراء تحقيقات رسمية في باكستان ، بعد الشكاوى التي تقدم بها بعض أقارب هذين السجينين واحتجاجات بعض المواطنين المحليين .

فقد مات **ناصر مسيح** في قسم شرطة « أبيارا » بعد مرور نحو عشرة أيام من القاء القبض عليه ، في أول ايلول بتهمة السرقة . ثم قام البوليس بدفنه ، وأخبر عائلته بأنه انتحر ، حيث أخذ يضرب رأسه في حائط الزنزانة حتى وقع ميتا .

إلا أنه قبل يومين من حادث موت هذا السجين ، ذكر أحد الزوار الذين قاموا بزيارته أن ناصر مسيح لم يكن قادرا على الوقوف ، وأن قدميه كانتا منتفختين وعليهما أثار كدمات ، كما كان معصماه مكسورين بكسور ، وأن جسمه كان مغطى بآثار الكدمات .

وبعد مظاهرة الاحتجاج التي قام بها عمال كنس الشوارع ، والشكوى التي تقدمت بها عائلته ، أمرت السلطات المحلية باعادة اخراج جثة ناصر مسيح من القبر واجراء تحقيق في الأسباب التي أدت الى وفاته .

وحتى أواخر تشرين الأول (اكتوبر) ، كان التحقيق مايزال جاريا على الرغم من ان لجنة التحقيق قد تقدمت بتوصيات ، كما تقول التقارير ، تدين فيها البوليس وتتهمه بأن عملية سجن المواطن كانت خاطئة ، كما تتهمه بجريمة « القتل الخطأ » .

وتقول التقارير إن الشرطيين اللذين ورد اسمهما في تحقيقات القضية قد هربا .

هذا وقد تقدمت منظمة العفو الدولية بنداء الى السلطات الباكستانية تطالبها فيه باجراء تحقيق قضائي شامل بشأن وفاة ناصر مسيح ، مع نشر نتائج ذلك التحقيق كاملة .

أما حادث الوفاة الثاني تحت الحجز البوليسي فكان ضحيته **بشير أحمد** ، الذي مات في اوائل شهر تشرين الأول (اكتوبر) في قسم بوليس « بوراني كوتوالي » بمنطقة « مولتان » . وبعد الاحتجاجات التي تقدم بها المواطنون المحليون . ومن بينهم فرع منطقة « مولتان » التابع لنقابة محامي المحكمة العليا في اقليم « البنجاب » ، أمرت السلطات باجراء تحقيق قضائي□

الافراج عن سجناء ، وتبني حالات جديدة

علمت منظمة العفو الدولية ، في تشرين الاول (اكتوبر) ، انه تم الافراج عن ٩٨ سجينا من بين اولئك الذين تبنتهم أو كانت بصدد بحث قضاياهم . وقد تبنت المنظمة ١١٠ حالة جديدة .

عقوبة الاعدام

علمت منظمة العفو الدولية عن صدور الحكم باعدام ١٣٧ فردا في ١٣ دولة . كما تم تنفيذ حكم الاعدام في ١٥٠ فردا في ٦ دول مختلفة ، وذلك خلال شهر تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٣ .

آخر خبر قبل الطبع

جنوب افريقيا : اطلاق سراح سجناء في سيسكي : علمت منظمة العفو الدولية اثناء مثول النشرة للطبع انه قد تم الان الافراج عن سيسا نجيكلانا ، بونيل توليوما ، بونيسايل نوروشي ومزوزوانا مديوغولو (انظر الموضوع على صفحتي ٤ و٥) .

اندونيسيا ـ انتشار عمليات قتل المشتبه بهم من المجرمين .

تشير الأنباء المتواترة الواردة من اندونيسيا الى انتشار عمليات إعدام المشتبه بهم من المجرمين وغيرهم بدون أحكام قضائية ، هذا على الرغم من قيام السلطات هناك بفرض الرقابة والتعتيم حول أخبار عمليات القتل هذه على جميع وسائل الاعلام في البلاد .

وتتراوح التقديرات حول عدد الذين قتلوا في مثل هذه العمليات هذا العام (حتى نهاية شهر تشرين الأول / اكتوبر) بين اكثر من ٥٠٠ الى اكثر من ٢٠٠٠ حالة ـ وهناك مخاوف شديدة أن تلك العمليات تمثل جزءا من حملة عقوبات رسمية للتخلص من اولئك الذين تتهمهم السلطات بالاجرام .

ففي ٢٦ تموز (يوليه) ، ذكرت صحيفة « ميرديكا » أنه تم قتل ٥٥٣ فردا منذ بداية هذا العام : ١٩٧ في جاكرتا ، ١٥٩ في جاوه الغربية ، ٨٠ في جاوه الوسطى ، ٧٢ في جاوه الشرقية ، ٢٦ في جنوب سومطرة ، و ١٩ في شمال سومطرة .

وقد صرح الجنرال بيني مورداني ، القائد العام للقوات المسلحة وقائد قوات الأمن ، بأن التقارير الصحفية جاءت تقديراتها لعدد القتلى ، في الواقع ، أقل من الأرقام الحقيقية ، وذلك لأنهم وضعوا في الحسبان فقط عدد الجثث التي وصلت الى مشارح المستشفيات . فقد تردد أن عددا كبيرا من الجثث تم دفنها بالوسائل الخاصة عن طريق أقارب القتلى .

وكانت أحدث التقديرات التي تلقتها منظمة العفو الدولية ـ من مدير هيئة « المعاونة القضائية » غير الحكومية في جاكرتا ، في ٢٧ تشرين الأول (اكتوبر) ـ تشير الى أنه قد قتل اكثر من ٢٠٠٠ فرد منذ بداية هذا العام .

والمشابهات العديدة في الظروف المحيطة بعمليات القتل تلك ، تشير الى أنها تشكل جزءا من حملة محكمة التنظيم لتنفيذ عقوبات رسمية .

تأييد رسمي

هذا وقد دلت تصريحات رسمية مختلفة على تأييدها لعمليات القتل . ففي ٢٨ تموز (يوليه) ١٩٨٣ ، ذكرت التقارير أن الفريق علي مورتوبو ، وزير الاعلام السابق والذي يشغل الآن منصب نائب رئيس المجلس الاستشاري الأعلى ، قد اعترف باشتراك قوات الأمن في عمليات اغتيال المشتبه بهم من المجرمين في اندونيسيا . وكان نص ما قاله هو أن عملية اطلاق الرصاص على المجرمين « قد تمت بناء على أوامر صادرة من وزارة الدفاع والأمن » .

وفي ٤ آب (اغسطس) ١٩٨٣ ، قام الجنرال سوكارنو ـ مدير عام هيئة الارشاد الصحفي والفنون التصويرية ـ ومعه الأميرال إمير مانغاوينغ ـ قائد إدارة المعلومات في القوات المسلحة ـ باصدار التعليمات الى رؤساء تحرير جميع الصحف والمطبوعات وكافة وسائل الاعلام الاندونيسية ، التي تقضي بوقف نشر الأخبار المتعلقة بعمليات القتل .

وذكرت بعض التقارير أن مسؤولا حكوميا قد صرح في ذلك الوقت أن حالة التعتيم الاعلامي يقصد بها تجنب حدوث المزيد من الجدل والنقاش حول عمليات القتل .

وعلى الرغم من ذلك ، فقد نشرت صحيفة « جاكرتا بوست » ، في عددها الصادر بتاريخ ١٢ تشرين الأول (اكتوبر) ، أنباء العثور على ٦ جثث حول جاكرتا ، كما نشرت نفس الصحيفة ، بتاريخ ٢٢ تشرين الأول خبر العثور على ٤ جثث أخرى بالقرب من منطقة « بوغور » ، وكل من هذين الحادثين مصحوب بظروف مشابهة لعمليات القتل السابقة .

وقد سبق لمجلة « تيمبو » الاسبوعية الاندونيسية أن نشرت أنباء عن وجود « قوائم سوداء » تضم

غلاف عدد ٦ آب (اغسطس) من مجلة « تيمبو » الاسبوعية الاندونيسية ، يعرض حوادث قتل المشبوهين في البلاد .

أسماء عدة آلاف من الأفراد الذين يعتبرون هدفا لعمليات الاعدام في تلك الحملة التي تشمل كافة أنحاء البلاد .

ورغم حالة التعتيم الاعلامي ، مازالت منظمة العفو الدولية تتلقى تقارير مستمرة عن عمليات القتل التي تقع في العديد من المناطق المختلفة في اندونيسيا ، وعلى وجه الخصوص في جاوة ، وسومطرة ، وكاليمانتان وسولاويزي .

وعلى الرغم من أن التقارير تشير الى انخفاض معدل عمليات القتل في جاكرتا ، يقال أن بعض الأفراد قد تعرضوا للخطف في جاكرتا ثم نقلوا الى قرى خارج العاصمة حيث جرى اعدامهم هناك .

إطلاق الرصاص على طوابير المجرمين

في إحدى القرى ، قرية « رينغاسدينكوك » ، صرح أهالي القرية بأنهم حضروا واقعة رأوا فيها ٣٠ رجلا ، من أولئك الذين أحضروا من خارج القرية ، وقد اوقفوا صفا في طابور وأطلق الرصاص عليهم بعد أن أعلن قائد عسكري أنهم من المجرمين .

وتقول التقارير الواردة من « جاوه الوسطى » أن جثث ٨ رجال ، من بين اولئك الذين أطلق الرصاص عليهم والذين إدعى أهالي القرية أنهم من المجرمين ، قد عثر عليها في ليلة ٦/٧ آب (اغسطس) .

وفي منطقة « ماغيلانغ » بجاوه الوسطى ، تم العثور على ١٣ جثة خلال الفترة بين ٦ و ١٣ آب في سبعة مواقع مختلفة . وعلاوة على ذلك ، هناك شخص يعتقد بأنه مجرم قد « اختفى » خلال هذه الفترة ويفترض أنه قد قتل .

وفي منطقة « سالاتيغا » بجاوه الشرقية عثر على ١٠٠ جثة في ظروف مشابهة خلال الفترة الواقعة بين ١٧ آب (اغسطس) و ١ تشرين الأول (اكتوبر) .

وفي شهر تموز (يوليه) ١٩٨٣ ، إدعى أحد سكان « يوغياكارتا » انه شهد بنفسه حادثي اغتيال . وذكر أنه في احدى الحالتين سحب بعض العسكريين رجلا الى مركز لتجميع القمامة وهناك أخذوا يطعنونه بأسلحة حادة حتى مات ، وكان ذلك على مرأى من مئات المتفرجين . وفي الحالة الأخرى ، ذكر أن عددا من المسؤولين العسكريين أخذوا يراقبون مجموعة من الرعاع ـ بتحريض منهم ـ وهي تضرب رجلا آخرا حتى فارق الحياة .

وقد إدعى أيضا انه حتى شهر تموز كان هناك أكثر من ٢٥٠ جثة جرى نقلها الى مستشفى « ساردجيتو » في مدينة « يوغياكارتا » وأن مئات الجثث الأخرى قد ألقيت في الأنهار المحيطة بالمدينة .

وفي بعض الحالات الأخرى قيل أنه كان يجري اختطاف الضحايا علانية ليجري قتلهم بعد ذلك ليلا أو في مناطق مهجورة .

كما ذكرت التقارير أن بعض حالات الاعدام شهدت تحريضا أو مساعدة من السكان المحليين . ففي قرية « كرانغان » ، في سومطرة الغربية ، ذكر أن السكان المحليين قد اعتبروا نحو ٣٠ شخصا « من الخارجين على القانون » ، وقد سلموهم بعد ذلك ، وهم مقيدون ، الى السلطات لاعدامهم .

وفي تقرير تلقته منظمة العفو الدولية من جاوه الوسطى ورد أنه منذ شهر أيار (مايو) وما بعده كان هؤلاء المشبوهون يؤخذون الى منخفض طبيعي عميق يعرف باسم غوا (أو لووينغ) غرابوك ، على مسافة نحو ١٥ كيلومترا جنوب منطقة « ونوساري » ، حيث يجري قتلهم وتلقى الجثث في تلك الحفرة .

شهود محليون

ذكر الأهالي المحليون أنه خلال شهري أيار (مايو) وحزيران (يونيه) كانوا يشاهدون عمليات القتل بأنفسهم ، ولكن منذ شهر تموز (يوليه) كانت عمليات القتل تنفذ سراً .

وقد ورد أيضا ان الأهالي ذكروا أن عمليات القتل تجري مرتين في الاسبوع ، في يومي الجمعة والأحد وأن هؤلاء المشبوهين كان يؤتى بهم من سورابايا ، وسمارانغ ، وسوراكارتا ، وماديون ومن عدد آخر من بلدان منطقة جاوه .

ويزعم أحد الأفراد انه شهد بنفسه عملية القاء جثث نحو ٢٠٠ من المشبوهين في مقبرة جماعية ، بعد أن أتوا بهم من سجون جاوه المختلفة ، وقد حدث ذلك في يوم واحد من شهر أيار (مايو) .

وقد ذكر الأهالي المحليون أيضا بأنه على الرغم من انه لم يعد مسموحا لهم بمشاهدة عمليات القتل ، فان حافلات مشابهة لتلك التي كانت تستخدم في السابق لنقل المشبوهين الى موقع الحفرة ، كانت لاتزال تشاهد في طريقها الى ذلك الموقع حتى شهر آب (اغسطس) .

إن الهوية الحقيقية لأولئك الذين يقومون بتنفيذ عمليات القتل ماتزال غير واضحة . وينص تقرير غير مؤكد أن فرقة خاصة تعرف باسم « Touch-men 81 » ، يتبع أعضاؤها قوات الصاعقة التابعة للجيش ـ كوباسانضا ـ هي المسؤولة عن عمليات الخطف والقتل . وقد ورد في تقارير أخرى أيضا ان هناك فرقا من القوات المسلحة ، يتكون كل منها من ٤ أفراد ، هي التي تتولى تنفيذ عمليات القتل بعد تزويدها بملفات المباحث الجنائية التابعة لجهاز الشرطة .

وقد عبر البعض عن المخاوف من احتمال القيام بحملة مماثلة للاعدام المجاوز للقانون توجه ضد المعارضين السياسيين للحكومة الاندونيسية . فقد ذكرت « هيئة المعاونة القضائية » انه جرى اعدام بعض المتعاطفين مع الحزب الاسلامي « الاتحاد من أجل التنمية » (PPP) في منطقة جاوه الشرقية ، كما أن أعضاء سابقين في الحزب الشيوعي الاندونيسي (PKI) قد قتلوا في جاوه الوسطى .

وأعرب بعض أعضاء المعارضة ، ومن بينهم رئيس

الوزراء السابق ، صراف الدين براويرانغارا ، عن قلقهم إزاء احتمال أن تتخذ عمليات القتل اتجاها سياسيا .

وقد صرح الزعيم المسلم ، الحاج فتوى ، بأنه تلقى تهديدات غير مباشرة تشير الى انه قد يصبح من ضحايا عمليات القتل .

وهناك تعليقات صدرت عن رئيس البرلمان الاندونيسي ، الجنرال أمير محمود ، تفيد بأن الجرائم الأخيرة والتي تشير الى احتمال عودة الحزب الشيوعي في اندونيسيا ، قد أضافت الى المخاوف من امتداد موجة القتل لتشمل كل من يتهم بالأعمال التخريبية أو الشيوعيين السابقين .

● وقد أعربت منظمة العفو الدولية للحكومة الاندونيسية ، منذ تموز (يوليه) ١٩٨٣ ، عن قلقها بشأن عمليات قتل المشبوهين في جرائم جنائية وبشان ما يبدو من اشتراك وحدات من القوات المسلحة في تلك العمليات . وقد وجهت نداءات المنظمة انظار الحكومة الى ان مثل تلك الحملة تعتبر انتهاكا للمواد ٣ و ١٠ و ١١ من إعلان حقوق الانسان الصادر عن هيئة الامم المتحدة ، والتي تضمن حق الحياة والحق في محاكمة عادلة واعتبار المتهم بريئا حتى تثبت ادانته .

كما حثت منظمة العفو الدولية ايضا الرئيس سوهارتو أن يصدر التعليمات الى قواته بأن تكف عن الاستمرار في مثل تلك الحملات ، وطالبته بأن يضمن التزام قواته بمدونة الأمم المتحدة الخاصة بسلوك موظفي انفاذ القوانين ، والتي تنص في مادتها الثالثة على انه « يجوز للمسؤولين عن تطبيق القانون استخدام القوة في الظروف القاهرة فقط والى الحد الذي يمكنهم من اداء واجبهم » .

هذا ولم تتلق منظمة العفو الدولية أي استجابة مباشرة من الحكومة الاندونيسية□

أصحاب « الوشم » يعيشون في خوف

إن الظروف المصاحبة للعديد من حوادث قتل المشبوهين في جرائم جنائية قد أظهرت علامات مشابهة . منها أن اطلاق الرصاص على العديد من الضحايا قد أصاب الرأس والصدر ، وغالبا ما كانت أيديهم مربوطة أو موضوعة داخل اكياس من البلاستيك ، كما أن عددا منهم كان مقيدا بالأسلاك الكهربائية المغلفة بالبلاستيك .

وقد وجدت جثث العديد من الضحايا تطفو على مياه الأنهار . ففي بلدة « تاسيكمالايا » الواقعة في منطقة جاوه الغربية ، ذكرت التقارير العثور على العديد من جثث الضحايا في مياه نهر « إندرامايو » الى درجة أن الناس هناك امتنعوا عن شراء الاسماك المحلية .

وقد وجدت رسوم « الوشم » على أجسام العديد من الموتى ، فرسوم « الوشم » التي تكون على هيئة « تنين » أو ثعبان الكوبرا يفهم منها أن صاحبها عضو في احدى العصابات الاجرامية . وقد نشرت صحيفة « جاكرتا بوست » مقالا ذكرت فيه أنه نتيجة لعمليات قتل المشبوهين فان أصحاب « الوشم » من المسجونين في جاوه الغربية كانوا يترددون في مغادرة السجن بعد انتهاء مدة عقوبتهم . كما ذكرت بعض التقارير أن عددا آخر من السجناء كانوا يحاولون ازالة آثار « الوشم » عن طريق خدشها بأظافرهم .

وتقول تقارير أخرى ان أحد مستشفيات جاكرتا يطلب من هؤلاء الافراد أن يقدموا شهادة حسن سير وسلوك صادرة عن قسم البوليس ، وذلك قبل الموافقة على اجراء جراحة لازالة الوشم .

مراكز التعذيب في أفغانستان

بقية المنشور على صفحة ١

« على قدر معرفتي ، فان طريقة معاملتي كانت هي الطريقة المعتادة المتبعة ، وقد تعرض بقية السجناء في الزنزانة التي كنت أقيم فيها الى اهانات مشابهة . لم نكن نتكلم كثيرا ... وكنا في الواقع نمثل منظرا يدعو للشفقة - وخلال أيام من اقامتنا في معتقل « سيدرات » كنا قد تحولنا تقريبا الى جثث متحركة » .

● وقد ذكر طالب آخر انه كان في السادسة عشرة من عمره عندما ألقي القبض عليه لأول مرة في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠ . وبعد حجزه لمدة شهرين ونصف أفرج عنه ، ثم أعيد القبض عليه في آب (اغسطس) ١٩٨١ . كما ذكر أنه في كلا الواقعتين كان رجال « الخاد » يستجوبونه ويقومون بتعذيبه .

« لقد اعترفت بأني عضو في « جماعة الفدائيين التابعة للحزب الاسلامي » ، وطلب مني بعد ذلك أن أدلي بأسماء الأعضاء الآخرين في مجموعتي من طلبة المعاهد والكليات .. ولكني رفضت . وفي الحال قام أحد ضباط « الخاد » بضربي على رأسي فسقطت على الأرض ... بينما أخذوا يضربونني ويركلونني . وقد استمر أسلوب الضرب هذا . ولم تكن هناك جلسة استجواب واحدة لم أتعرض خلالها للضرب .

« وتعرضت للتعذيب بالصدمات الكهربائية ١٥ مرة . واثناء احدى جلسات الاستجواب . قال لي احد ضباط « الخاد » (فقد كان هناك دائما خمسة أو ستة ضباط يحضرون الجلسة) أني استطيع ان أتحدث مع أهلي بالتليفون لو رغبت ... فرفعت سماعة التليفون وبدأت أطلب الرقم .... كان جهاز التليفون متصلا بالأسلاك التي تطلق صدمات كهربائية ، فسقطت فورا على الأرض ، وما أزال أتذكر منظر الضباط في الغرفة وهم يضحكون .

« وبعد ذلك كنت أتعرض للتعذيب بالصدمات الكهربائية بأساليب مختلفة .. عن طريق اسلاك تثبت في أصابع يدي أو قدمي » .

شهادة أحد التجار

صرح تاجر كان قد ألقي القبض عليه خطأ وتم حجزه لمدة ثلاثة أيام ، قائلا :

« اصطحبوني الى زنزانة كان يقيم فيها سجينان آخران : احدهما عامل بناء من بلدة « كلاهان » ، شمال كابول ، والاخر موظف حكومي من محافظة « نانغارهار » كان يعمل في وزارة الزراعة . كان من الواضح أن عامل البناء قد تعرض للضرب الشديد .. كانت ملابسه ملطخة بالدماء ، وآثار الضرب والكدمات الشديدة تظهر على ساقيه وذراعيه .

« وبعد أن قضيت في الزنزانة نحو ساعتين أو ثلاث ساعات ، أخذوني للتحقيق . وأخبروني أن جهاز « الخاد » لديه معلومات تفيد أنني قمت بزيارة « مزاري شريف » و « كاندهار » في الأسابيع الأخيرة ، وأن غرضي من تلك الزيارة كان اثارة السخط ضد الحكومة .

« اعترضت على هذا الاتهام وأعلنت أني بريء ... ولكن بمجرد أن فتحت فمي بدأت عملية الضرب . كان هناك أربعة أو خمسة رجال أخذوا جميعهم يضربونني ويركلونني في جميع اجزاء جسمي . وسرعان ما كنت أسقط على الأرض ، ولكن في كل مرة أفعل ذلك كانوا يسحبونني حتى أقف على قدمي ليضربوني مرة أخرى . وبين نوبات الضرب كانوا يوجهون الي المزيد من الاسئلة حول تحركاتي وحول الاشخاص الذين أعرفهم » .

وذكر انه في احدى المرات ، قام أحد ضباط « الخاد » بالختم على يده اليسرى ، مما أدى الى حدوث كسور في عظام اليد .

« بعد مضي نحو نصف ساعة من جلسة التحقيق والضرب ، تم تثبيت الاسلاك المتصلة بذراع جهاز التليفون في أصابع قدمي ، وبدأ تعذيبي بالصدمات الكهربائية .. وبعد فترة معينة سقطت على الأرض فاقدا الوعي . وأول شيء أتذكره بعد تلك الحادثة هو أنني أفقت في اليوم التالي ، وكان أحد العساكر يمسح على جبيني بقطعة قماش مبتلة .

« وبعد يومين جاء أحد ضباط « الخاد » ، ممن شاركوا في عملية استجوابي ، الى زنزانتي وأخبرني أنه تقرر الافراج عني . وقال .. ان عملية اعتقالي تمت عن طريق الخطأ » ..

هذا ولم يصل الى علم منظمة العفو الدولية أنه تم السماح لأي سجين أن يتصل بعائلته أو بأي محام للدفاع عنه . ومثل تلك الأحداث من الحبس الانعزالي كانت تستمر في كثير من الحالات لعدة أشهر . ويحرم السجناء أيضا من الحصول على ملابس نظيفة أو توفير وسائل التنظيف والاستحمام .

السجن لأسباب سياسية

لا تظهر في الصحف الافغانية الا معلومات قليلة حول عمليات القاء القبض على الافراد أو سجنهم لأسباب سياسية ، ومن المستحيل تقدير مدى اتساع عمليات السجن لأسباب سياسية في البلاد .

ومن المعتقد أن سجن « بول اتشارشي » الواقع على حدود كابول ، والذي يعد أكبر سجن في افغانستان ، يضم عدة آلاف من السجناء ، معظمهم من المسجونين السياسيين .

وبالاضافة الى مراكز الاعتقال الثمانية الموجودة في كابول ، تعلم منظمة العفو الدولية عن وجود مراكز اعتقال أخرى في مدن اخرى مثل جلال أباد ، فايز أباد ، خوست ، غارديز ، خوندوز ، غازني ، كاندهار ، هرات ، مزاري شريف ، وشيبرغان . وليس لدى المنظمة معلومات عن عدد السجناء المتحتجزين في هذه المراكز .

مؤرخ يقضي ٨ سنوات في السجن

عند محاكمة السجناء السياسيين ، غالبا ما تقام الدعوى سرا وبدون السماح للمتهمين أن يوكلوا محامين للدفاع عنهم . فالمؤرخ **حسن كاكار** ذو الشهرة العالمية (انظر صورته في صفحة ١) ، الذي حكم عليه بالسجن ، في مايو (أيار) ١٩٨٣ ، لمدة ثماني سنوات ، كان واحدا بين كثيرين جرت محاكمتهم أمام محكمة ثورية خاصة بهذه الطريقة بسبب محاولتهم تأسيس نقابة لرجال التعليم بجامعة كابول .

وبعد محاكمة سرية لتسعة عشر زعيما من زعماء جماعة « ساما » ، المعادية للحكومة ، في شهر حزيران (يونيه) ١٩٨٢ ، ذكرت التقارير أنه تم اخبار عائلة أحدهم واسمه زاماري صديق . انه قد أعدم . وحسب معلومات منظمة العفو الدولية ، لم تصدر أية كلمة أخرى عن مصير الزعماء الثمانية عشر الاخرين .

نداء منظمة العفو الدولية

طالبت منظمة العفو الدولية الحكومة الافغانية في ندائها الذي أرسلته للرئيس كارمال بتاريخ ٧ تشرين الأول (اكتوبر) ، أن تعلن عن جميع الاحكام القضائية الصادرة ضد المتهمين ، وأن تضمن للسجناء حقوق الدفاع والاستئناف تبعا للمستويات القانونية المعمول بها عالميا . كما طالبتها بالتحقيق في التقارير التي تشير الى عمليات التعذيب مع وضع حد لاستخدام هذا الاسلوب . وحثت المنظمة على اطلاق سراح جميع السجناء المحتجزين بسبب معتقداتهم أو آرائهم فقط □

المطالبة بوقف التعذيب في اوروغواي

تقدمت منظمة العفو الدولية بنداء يدعو الى وقف التعذيب واحكام السجن الطويلة في اوروغواي بسبب الانشطة السياسية ، البعيدة عن العنف ، او الانشطة التي يمارسها اعضاء النقابات العمالية .

وتضم آخر قائمة للضحايا ٢٤ طالبا وعددا آخر من الشباب اتهموا بتنظيم مظاهرات معادية للحكومة في شهر حزيران (يونيه) الماضي ، وقد ذكرت التقارير ان بعضهم قد تعرضوا للتعذيب اثناء اعتقالهم في الحبس الانفرادي في سجون عسكرية وفي حالة ادانتهم فانهم يواجهون احكام السجن الطويلة .

وهذه الاعتقالات التي حدثت بعد زيارة قامت بها بعثة من منظمة العفو الدولية في شهر نيسان (ابريل) الماضي ، توضح استمرار اتباع اسلوب انتهاك حقوق الانسان في اوروغواي .

وقد نوهت بعض المصادر في اوروغواي بتقارير تشير الى ان عددا من الشبان الذين ينتظرون المحاكمة الآن ، قد تعرضوا للتعذيب عن طريق الضرب والصدمات الكهربائية ، وعن طريق تنكيس رؤوسهم تحت الماء الى ان يوشكوا على الغرق وهناك واحدة ، على الاقل ، بين السجينات قد تعرضت للاغتصاب .

والمعلومات التي تتلقاها منظمة العفو الدولية من مصادر مستقلة تؤيد هذه التقارير .

والمجموعة المنظمة الوحيدة لرعاية حقوق الانسان في اوروغواي والتي كانت قائمة في ذلك الحين - مجموعة خدمة السلام والعدل (Servicio de Paz y Justicia) والتي نشرت تصريحا حول هذه القضايا ، قامت الحكومة بحظر نشاطها في ٣١ آب (اغسطس) .

وجميع هذه الانتهاكات تعد مشابهة للاعتداءات التي سجلتها منظمة العفو الدولية خلال السنوات العشر الماضية .

وفي مذكرة ارسلتها منظمة العفو الدولية الى رئيس اوروغواي الجنرال المتقاعد غريغوريو الفارز ، بعد زيارة بعثتها ، نوهت المنظمة ايضا بالانتهاكات التالية : المحاكمات التي لم يتوافر فيها مستويات العدالة الدولية وظروف السجن القاسية التي يتعرض لها السجناء السياسيون ، الاوامر التعسفية الخاصة بالقاء القبض على الافراد ، واحتجاز بعض السجناء بعد انتهاء مدة عقوبتهم .

مذكرة المنظمة

حثت المذكرة على وضع حد لتقديم الافراد المدنيين المشتبه في نشاطهم السياسي الى المحاكم العسكرية .

وطالبت بتقديم معلومات حول مصير المواطنين الذين « اختفوا » في السنوات الماضية بعد قيام قوات الجيش أو البوليس باختطافهم .

ولدى منظمة العفو الدولية معلومات تتعلق بما يقرب من ٣٠٠ من سجناء الرأي في أوروغواي في الوقت الحالي ، وهي تبحث نحو ٨٠ حالة أخرى من الممكن تبنيها . وذلك لا يشمل مئات اخرى من السجناء السياسيين الذين اتهموا أو أدينوا لاشتراكهم في أعمال العنف ، وقد تعرض الكثيرون منهم أيضا الى التعذيب أو سوء المعاملة .

ومن بين الحالات التي وردت في الرسالة التي وجهت الى الرئيس ، حالة **روزاريو بيتراروبا زابالا** ، الرئيس السابق لاتحاد عمال المعادن والذي ألقي القبض عليه عام ١٩٧٦ وصدر الحكم في عام ١٩٧٩ ، بحبسه لمدة ١٢ عاما ... بتهمة « التآمر » والاشتراك في « اعمال تخريبية » . وكان واحدا ضمن عدد من الأفراد سجنوا بسبب نشاطهم السياسي أو نشاط النقابات العمالية التي كانوا أعضاء بها ، والتي كانت أنشطة تجري في نطاق القانون في ذلك الوقت الذي مورست فيه ، وجرى حظرها فيما بعد . وكانت لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة قد قررت وجوب اطلاق سراحه .

وقد نوهت مذكرة منظمة العفو الدولية بشهادات قدمها السجناء وأعضاء سابقون في القوات المسلحة حول أساليب التعذيب ، ومن بينها اجبار السجناء على ارتداء « غماء » على رؤوسهم لفترة تطول الى أسابيع أو شهور في المرة الواحدة ، أو تعليقهم من كعوب اقدامهم ، أو اجبار السجناء على الجلوس على قضبان معدنية او خشبية مما يهتك الأنسجة الحساسة في تلك المنطقة من الجسم ، وتعذيبهم بالحرق أو الاعتداء الجنسي عليهم .

وأعربت المذكرة عن قلق المنظمة بشأن احتجاز السجناء السياسيين في سجون عسكرية حيث فترات العزل الطويلة ، والازعاج والمضايقات ، والاهانات ، والافتقار الى الرعاية الصحية بالاضافة الى الاعتداءات الأخرى التي كانت ترد في التقارير بشكل منتظم . كما ذكرت التقارير أن العديد من السجناء الذين اعتقلوا في تلك السجون قد أصيبوا بالأمراض . وقد طلبت منظمة العفو الدولية معلومات حول حادثتي وفاة وقعتا في الحجز عام ١٩٨٢ .

وبالاضافة الى تقديم نداء من أجل سجناء الرأي ، وصفت مذكرة منظمة العفو الدولية ما ذكرته التقارير من سوء المعاملة التي تعرض لها السجناء التسعة المتهمون بأنهم زعماء « حركة توباماروس الفدائية » (انظر عدد أيلول/ سبتمبر لعام ١٩٨٣ من النشرة الاخبارية) .

وهؤلاء السجناء التسعة ، الذين صدر الحكم بحبسهم لفترات بلغت ٤٥ سنة ، يجري احتجازهم في حبس منفرد منذ عشر سنوات في ثكنات عسكرية داخل البلاد ، وفي زنزانات ضيقة لا مجال للحركة داخلها وبدون تهوية كافية أو تسهيلات الأدوات الصحية . وقد وردت تقارير تفيد أنهم تعرضوا لعمليات تعذيب متكررة .

وقد استعرضت المذكرة انتهاك حق السجناء السياسيين في محاكمات عادلة ، وتعرضهم للمحاكمة بمقتضى التشريعات العسكرية . كما قالت المذكرة انه بين الحقوق التي يحرمون منها هو حقهم في الحصول على فرصة تكفي لاعداد مذكرات الدفاع الكاملة .

وكان مبعوثا منظمة العفو الدولية اللذان زارا أوروغواي في شهر نيسان (ابريل) الماضي ، هما : البروفسور البرازيلي هلينو كلوديو فراغوسو - نائب رئيس اللجنة الدولية لرجال القانون ، والمبعوث الاخر أحد أفراد هيئة السكرتارية الدولية لمنظمة العفو الدولية □

إعادة دفن رفات شابة « مختفية »

في ١٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٣ أجريت في مدريد (اسبانيا) مراسم اعادة دفن رفات شابة كانت في السابعة عشرة من عمرها عندما نفيت من اوروغواي ، وكانت حاملا في شهرها السابع عندما « اختفت » في الارجنتين منذ اكثر من ست سنوات .

كان قد عثر على جثتها مدفونة في قبر مجهول من مقابر « تشاكارتيا » في بوينس أيرس ، وتم تحديد اسم صاحبة الجثة في شهر آب (اغسطس) من هذا العام بعد البحث والمقارنة بسجلات البصمات والاسنان في اوروغواي . أدريانا غاتي كاسال (المنشورة صورتها) « اختفت » بعد مهاجمة قوات الأمن لمنزل في شارع « نيويورك » بمدينة بوينس أيرس ، في ٨ نيسان (ابريل) ١٩٧٧ .

وقد عرف بعد ذلك أن الشخصين اللذين كانت تقيم معهما - ادواردو تيستا ونورما أينز ماتسوياما (التي كانت حاملا في شهرها التاسع) - قد لقيا مصرعهما خلال حملة الهجوم .. وظل مصير أدريانا غاتي مجهولا ، ولم تقدم السلطات أية معلومات عنها .

وفي شهر كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٨٢ ، أعلنت قائمة تضم اسماء ٥٣ فردا كانت جثثهم مدفونة في مقابر « تشاكاريتا » في بوينس أيرس . وكانت القائمة تضم اسماء ادواردو تيستا ونورما ماتسوياما .

ونتيجة للتحقيقات التي حركها محامو مركز الدراسات القانونية والاجتماعية بالارجنتين ، ثبت في النهاية أن جثة أدريانا غاتي كانت قد دفنت في نفس المقابر التي دفن فيها صاحباها ، تحت علامة تحمل الحرفين « NN » - (مجهول الإسم) . ذهبت امها الى الارجنتين لتطالب ببقايا رفات ابنتها لتعيد دفنها في اسبانيا ، حيث تعيش هي الان .

أما ريكاردو كاربينتيرو ، زوج أدريانا غاتي ، الذي كان عندئذ في الثامنة عشرة من عمره ، فقد قامت قوات الأمن بالقاء القبض عليه في ٢٥ آذار (مارس) عام ١٩٧٧ ، وجرى احتجازه في معتقل سري - وكان رجال الأمن قد اصطحبوها الى هناك ، معصوبة العينين ، للتحقيق معها .. حدث ذلك قبل اسبوع من حادث الهجوم على المنزل الكائن بشارع « نيويورك » . ومن المعتقد ان مركز الاعتقال السري كان داخل مدرسة الهندسة البحرية (ESMA) .

ومازال مصير ريكاردو كاربينتيرو مجهولا ، وكذلك الحال بالنسبة لمصير جيراردو غاتي ، والد أدريانا غاتي ، الذي « اختفى » بعد حادث خطفه في بوينس ايرس عام ١٩٧٦ □

منشورات منظمة العفو الدولية ، قيمة الاشتراك السنوي : خمسة جنيهات استرلينية أو ١٢,٥ دولار امريكي ويمكن الحصول عليها من :

1 Easton Street, London WC1X 8DJ, United Kingdom. Printed in Great Britain by Shadowdean Limited, Unit B, Roan Estate, Mortimer Road, Mitcham, Surrey.

ملحق لتقرير منظمة العفو الدولية

منذ أن فرضت حالة الطوارىء في سوريا قبل اكثر من عشرين سنة ، جرى اعتقال الاف من الاشخاص واحتجازهم بطريقة تعسفية وبدون محاكمتهم او توجيه اتهام لهم . ووردت انباء كثيرة حول ما يقوم به رجال الأمن من انتهاكات اخرى لحقوق الانسان مثل التعذيب ، و « الاختفاء » والاعدام المجاوز للقانون .

وضحايا تلك الانتهاكات من مختلف فئات المجتمع : فمنهم رئيس جمهورية سابق ، ووزراء سابقون ، واعضاء في نقابات العمال . واطباء ، ومحامون ، وطلاب ، وعدد من الاطفال الصغار ايضا !

وفي ٢٦ نيسان (ابريل) من العام الحالي قدمت منظمة العفو الدولية مذكرة الى الحكومة السورية تتضمن الامور التي تثير قلقها ومخاوفها . ثم عرضت المنظمة في تاريخ لاحق ان تنشر أية تعليقات تتسلمها من الحكومة . الا ان المنظمة لم تتلق أي رد من الحكومة .

وفي ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) نشرت المنظمة تقريرها الى الحكومة السورية ، ويقع التقرير في ٨٨ صفحة ويشتمل على مذكرة المنظمة الى الحكومة . ونورد هنا ملخصا لهذا التقرير .

انتهاك حقوق الانسان في سوريا

مارست قوات الامن السورية انتهاك حقوق الانسان بطريقة منهجية ، بما في ذلك التعذيب والقتل السياسي . واتخذت من قانون حالة الطوارىء وسيلة لتنفيذ اغراضها بدون حساب او رقابة .

وهناك ادلة قاطعة على ان الاف المواطنين السوريين الذين لم يلجاوا الى استخدام العنف قد تعرضوا لمضايقات كثيرة ، واحتجزوا بغير وجه حق ، وبدون ان يسمح لهم بالتظلم او الالتماس ، كما تعرضوا في بعض الحالات للتعذيب . وقد علم ان كثيرين قد « اختفوا » او راحوا ضحية لما يمارسه رجال الأمن من اعدامات مجاوزة للقانون .

نموذج حالات الاعتقال

والتقرير الذي اصدرته منظمة العفو الدولية عن سوريا يعطي نموذجا لحالات الاعتقال التعسفي التي يقوم بها رجال الأمن مستغلين قانون الطوارىء الذي فرض في البلاد منذ اكثر من عشرين عاما . ويصرح التقرير بأن المواطنين السوريين يتعرضون للاعتقال التعسفي والاختطاف ، ولم يعد في استطاعة احد ان يعتمد على حماية القانون .

وقد جمعت منظمة العفو الدولية اسماء ٣٥٠٠ شخص علم انهم محتجزون بدون محاكمة ، وذلك خلال فترة مدتها عامان حتى كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١ . وهذه الاعتقالات التي تمارس على نطاق واسع ان هي الا نتيجة للسلطة الممنوحة لقوات الأمن ، والتي تخولهم حق القبض على أي شخص يشتبهون فيه ، في أي وقت من الاوقات ، وبدون اذن مباشر من اية جهة مركزية في الدولة .

وتلقت المنظمة تقارير عديدة تفيد انه في اثناء قيام رجال الأمن بالبحث عن السياسيين المشتبه فيهم ، كانوا يحتجزون اقرباءهم كرهائن ، ومن بينهم زوجات واطفال صغار . وفي احدى هذه الحالات قبضوا على ثلاثة من اقرباء احد الافراد واحتجزوهم رهائن لمدة ست سنوات قبل الافراج عنهم في ١٩٨٠ .

مجالي نصروين يقضي العام ١٣ من احتجازه بدون تهمة او محاكمة . وهو محام يبلغ من العمر ٤٤ عاما . وعضو سابق في القيادة القومية لحزب البعث السوري الحاكم وهو محتجز في سجن المزه العسكري بدمشق وهو واحد من مجموعة من الاشخاص الذين عملوا في الحكومة السورية السابقة او كانوا على اتصال بها وذكر ان اعتقالهم يرجع لرفضهم التعاون مع القادة الحاليين . وتشير التقارير الى انهم عذبوا وحرموا من العلاج الطبي خلال الفترة الاولى من احتجازهم .

وقد يبقى المعتقلون انفسهم مسجونين سنوات بدون ان يوجه اليهم اي اتهام او تعقد لهم اية محاكمة . وحتى نهاية شهر تشرين الأول (اكتوبر) كانت منظمة العفو الدولية تعمل من اجل الافراج عن سبعة عشر شخصا وضعوا منذ اكثر من ١٢ سنة تحت الحجز الوقائي ، وكذلك كانت المنظمة تجاهد في سبيل اطلاق سراح ثلاثمئة شخص اخرين قضوا في المعتقلات مدة تتراوح بين سنتين وتسع سنوات .

وبمجرد اعتقال المشبوهين السياسيين فانهم يبقون في الحبس الانفرادي الى اجل غير مسمى ، وقد يتعرضون خلال ذلك للتعذيب ، وقد يظل مكان اعتقالهم سرا لا يعرفه احد .

ويحتوي تقرير منظمة العفو الدولية على ٢٣ وسيلة من وسائل التعذيب وسوء المعاملة كما رواها اشخاص سبق اعتقالهم وتعذيبهم . ومنها الصدمات الكهربائية ، والحرق ، والجلد بالسياط وبكابلات فولاذية مجدولة ، والاعتداء الجنسي ، وارغام المعتقلين على مشاهدة اقرباهم وهم يعذبون او يعتدى عليهم جنسيا .

كما يتضمن تقرير المنظمة مقتطفات من شهادات واقوال ادلى بها اثنا عشر ممن سبق اعتقالهم . ومن بينهم طالب عمره ١٥ سنة ذكر انهم جلدوه بالسياط. وان الموظف الذي قام باستجوابه هدد بان يفقأ عينيه ان لم يفصح عن مكان وجود والده .

وادلى شخص اخر بوصف لحجرة التعذيب في مدينة حلب ، وما تحتويه تلك الحجرة ذات الجدران المانعة للصوت من الات التعذيب مثل الاجهزة الكهربائية والكلابات والمقصات والملاقيط لنزع الاظافر ، وايضا آلة تمارس الاعتداء الجنسي

مزاعم متواصلة

ان مدى هذه المزاعم التي تلقتها منظمة العفو الدولية خلال سنوات عديدة ، وتناسق هذه المزاعم وما تضمنته من تفاصيل تؤيدها الشواهد الطبية - كل هذا يدفع المنظمة الى الاعتقاد بان التعذيب يجري استخدامه بطريقة منتظمة اثناء استجواب المعتقلين وذلك لانتزاع الاعترافات منهم ، او كمجرد توقيع للعقوبة عليهم .

كما ان المنظمة تشعر بقلق شديد بشان ما يصل الى علمها من انباء « الاختفاءات » والقتل السياسي الذي يقع على اشخاص معينين او جماعات معينة على ايدي قوات الامن الذين يمارسون ايضا - كما ذكر - قتل عديد من معارضي الحكومة السورية خارج البلاد .

ويتضمن التقرير ست حالات قتل جماعي يزعم ان السلطات ارتكبتها في الفترة ما بين اذار (مارس) ١٩٨٠ وشباط (فبراير) ١٩٨٢ .

ولهذا فان منظمة العفو الدولية تعتقد بان هناك ضرورة ماسة لأن تبادر السلطات السورية الى

التحكم في نشاط قوات الامن والاشراف عليه ومتابعته بدقة حيث ان نفوذ تلك القوات في ظل تشريع الطوارىء الحالي قد ادى الى انتهاك حقوق الانسان على نطاق واسع .

قانون حالة الطوارىء

ان حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفي التي تعد بالالاف قد تمت بمقتضى قانون حالات الطوارىء الذي لايزال ساري المفعول منذ شهر اذار (مارس) ١٩٦٣ .

وهذا القانون يضع جميع سلطات الامن الداخلي والخارجي تحت تصرف الحاكم العرفي (رئيس مجلس الوزراء) الذي يعينه رئيس الجمهورية . وهذا الحاكم العرفي يفوض لوزير الداخلية صلاحيات خاصة يصبح بمقتضاها نائبا للحاكم العرفي .

وللحاكم العرفي او نائبه ان يصدر اوامر كتابية باتخاذ تدابير مختلفة منها :

« وضع قيود على حرية الاشخاص في الاجتماع والاقامة والتنقل والمرور في اوقات معينة ، وتوقيف المشتبه فيهم او الخطرين على الامن والنظام العام توقيفا احتياطيا . والاجازة في تحري الاشخاص والاماكن في اي وقت . وتكليف اي شخص بتادية اي عمل من الأعمال »

(المادة ١٤ من قانون حالة الطوارىء) .

الهيئة التي تقوم بالتوقيف

وهكذا فان هذه المادة ٤ (أ) تخول رجال الأمن سلطات واسعة للاعتقال والحجز الوقائي ، وهم الذين يتولون القيام باغلب الاعتقالات ذات الطابع السياسي في سوريا .

كامل حسين ، سفير سورية السابق بفرنسا وعضو القيادة الاقليمية لحزب البعث السوري ... وهو تحت الحجز الوقائي منذ منتصف ١٩٧١ .

على انه بالرغم من ان قانون حالة الطوارىء يعطي للحاكم العرفي كل سلطات الأمن الداخلي والخارجي ، لا يبدو ان لديه السيطرة الكاملة على نشاط فروع الامن ، وليس من الواضح تحديد مدى خضوع قواد فرق الامن بالنسبة اليه او الى وزارتي الداخلية والدفاع .

وتوحي التقارير التي تلقتها منظمة العفو الدولية بانه اذا كان قواد فرق الامن مسؤولين امام هاتين الوزارتين ، وعن طريقهما امام الحاكم العرفي من الناحية النظرية ، فهم - من الناحية الفعلية العملية - مسؤولون امام رئيس الجمهورية فقط ، وذلك عن طريق مجلس رئاسة الجمهورية للأمن .

وهذا المجلس الاخير يرأسه رئيس الجمهورية ، ويبدو انه هو الوسيلة التي عن طريقها يتلقى رؤساء الامن اوامرهم .

شبكات قوات الأمن

توجد شبكات متعددة لفرق الأمن في سوريا ، ولكل منها فروعها الخاصة وزنزاناتها ومراكز استجوابها المنبثة في جميع انحاء البلاد ، ولكل منها ايضا جهاز مخابراتها الخاص . وهكذا فكل شبكة تعمل مستقلة عن الشبكات الاخرى ، ويبدو انه لا يوجد تحديد واضح لصلاحياتها واختصاصها .

فنرى - على سبيل المثال - ان نشاط **المخابرات العسكرية** لا يقتصر على الامور المتعلقة بالقوات المسلحة ، ولكن يتعداها الى اعتقال اعضاء الاحزاب السياسية المنحلة واستجوابهم . وبعد نيسان (ابريل) ١٩٨٠ امتد نشاطهم الى اعضاء نقابة الاطباء ونقابة المهندسين .

اما **سرايا الدفاع عن الثورة** التي يرأسها السيد رفعت الاسد (شقيق رئيس الجمهورية) والتي يقال انها تضم عددا يتراوح ما بين ١٥ الفا و ٢٥ الفا من الرجال ، فان مقرها في دمشق وذلك لحماية رئيس الجمهورية اولا . ولكن علم انها قامت بدور فعال في شهر اذار (مارس) ١٩٨٠ اثناء حملة تفتيش مدينة حلب بيتا بيتا ، كما انها اشتركت في عملية ابادة نزلاء سجن تدمر في شهر حزيران (يونيو) ١٩٨٠ .

ويعتقد كثير من المواطنين السوريين ان سرايا الدفاع تعتبر فوق قانون الدولة ، وليس لاحد سلطان عليها الا السيد رفعت الاسد .

وقد تلقت منظمة العفو الدولية تقارير تفيد بان اعضاء تلك القوات يوفدون في مهمات الى خارج البلاد لمتابعة نشاط السوريين المنفيين ومراقبتهم واحباط ما قد يقومون به من نشاط وذلك بممارسة المضايقات المختلفة ، واعمال العنف اذا لزم الامر .

الاعتقالات التعسفية

ان ما يقوم به رجال الامن دون رقابة او حساب ، وايقافهم لاي مشتبه فيه في اي وقت واحتجازه بدون الرجوع الى جهة مركزية مسؤولة ، قد ادى الى ممارسة الاعتقال التعسفي والى تكرار انتهاك قوات الامن للحقوق الاساسية لهؤلاء المحتجزين .

ويمكن ان ندرك مدى هذه الانتهاكات من التقارير التي تسلمتها منظمة العفو الدولية ، والتي تفيد بانه عندما لم يتمكن رجال الامن من القبض على المشتبه فيهم فانهم يقومون باعتقال اقربائهم ، وحتى اطفالهم الصغار ، واحتجازهم كرهائن . ونورد هنا بعض الامثلة :

● حمود قباني : كان وزيرا في الحكومة السابقة ثم اعتقل في حزيران (يونيو) ١٩٧١ ، وفي كانون الثاني (ديسمبر) ١٩٧٤ فر من المستشفى العسكري الملحق بسجن المزة بدمشق وتوجه الى العراق . فقام رجال الامن باعتقال سبعة من اقربائه ، وظل اربعة منهم في السجن مدة سنة تقريبا ، اما الثلاثة الاخرون فلم يفرج عنهم الا بعد ست سنوات .

● وفي شهر حزيران (يونيو) ١٩٨٠ ، بينما كانت المخابرات العسكرية تبحث عن شخص فر من سوريا يدعى (عبد الجليل) اعتقلت قوات الامن

الإجراءات القانونية

بالرغم من ان حالة الطوارىء في سوريا قد ادت الى اتخاذ اجراءات خاصة ، والى التوسع في الصلاحيات التنفيذية التي لا تعتبر جزءا من المحاكمات الجزائية العادية ، فان قانون حالة الطوارىء - مع هذا - لا يبطل الاجراءات القانونية او الادارية المفروضة حاليا . ان قوات الامن لاتزال ملزمة من الناحية القانونية بالا تخرج عن نطاق القوانين والاجراءات الموضوعة حينما يقوم رجالها بتوقيف المشتبه فيهم واحتجازهم

ولنضرب لذلك مثلا ان القانون السوري للمحاكمات الجزائية يكفل لاي شخص يتم توقيفه الحق في الاطلاع على صورة من امر التوقيف والاحتفاظ بها . ومع هذا ، فانه من الناحية العملية ، لم يحدث في اغلب الحالات التي علمت بها منظمة العفو الدولية ان عرض على الموقوفين اي امر توقيف او مذكرة ، او وثيقة تخول ذلك التوقيف .

وفي حالات قليلة علمت المنظمة من بعض اشخاص سبق توقيفهم انهم اطلعوا على قائمة تتضمن اسماءهم . ولكن هذا لم يحدث الا بعد الانتهاء من عملية توقيفهم ، وخلال استجوابهم .

وتعتقد المنظمة ان بيانات الاعتقالات وتفاصيلها يندر ان ترسلها فروع الامن المحلية فورا الى جهة مركزية ، بل انها في احيان كثيرة ترجىء ارسالها اليها عدة اسابيع او اشهر .

اخوته الاربعة وهم عبد العزيز وقاسم وعبد المجيد وصلاح . وحتى اعداد هذا التقرير ومثوله للطباعة علم انهم لايزالون معتقلين . ولكن عائلتهم لا تعرف شيئا عن مكان وجودهم .

الاعتقال بدون محاكمة

تعتقد منظمة العفو الدولية ان المادة ٤ (أ) من قانون حالة الطوارىء تستخدم استخداما تعسفيا في القبض على عدد كبير من الافراد ، من بينهم منتقدو سياسة الحكومة انتقادا سلميا خاليا من العنف .

وقد استمرت هذه الاعتقالات في حالات كثيرة عدة اشهر او سنوات .

وحتى مثول تقرير المنظمة الى الطباعة كانت تعمل من اجل الافراج عن سبعة عشر شخصا ظلوا في الحبس الوقائي اكثر من ١٢ سنة ، وكذلك من اجل ثلاثة شخص اعتقلوا بدون محاكمة لمدة تتراوح بين سنتين وتسع سنوات .

كما تعلم منظمة العفو الدولية ايضا ان هناك عددا من السجناء السياسيين الذين حوكموا وقضوا مدة عقوبتهم في السجن ، ولكن لم يفرج عنهم بعد انتهائها ، وذلك بناء على اوامر خاصة من نائب الحاكم العرفي او رئيس الجمهورية .

فهناك (زهير شلق) ، وهو محام سوري من دمشق . وكانت محكمة امن الدولة قد حكمت بسجنه خمس سنوات . ولكنه بقي في السجن بعد انتهاء مدته ، ثم افرج عنه اخيرا في نيسان (ابريل) ١٩٨٠ .

ان منظمة العفو الدولية تعتقد ان قرار اطالة مدة احتجاز المعتقلين بدون محاكمة لا يصدر من سلطة مركزية بدمشق ، ولكن من جانب قوات الامن المحلية . وقد علمت المنظمة من المعتقلين السابقين ان رجال الامن يحتفظون لديهم بأوامر الحبس الوقائي (على بياض) ولكنها تحمل توقيع نائب الحاكم العرفي ، ثم يضيفون اليها اسماء المحتجزين بعد توقيفهم ، وذلك لتمكينهم من اطالة مدة الاحتجاز . ويقال ان تواريخ تلك الاوامر تملأ عند اطلاق سراح المحتجزين بعد ان يقللوا من حساب مدة الاحتجاز الفعلية .

وهذا يعني ان الاغلبية الساحقة من السياسيين المعتقلين لقيامهم بنشاط خال من العنف يحتجزون بدون محاكمة من قبل قوات الامن ، وبدون اتهام يوجه اليهم ، وبدون اتخاذ اية اجراءات قانونية عقب احتجازهم .

وفي استطاعة عائلاتهم ومحاميهم ان يقدموا التماسات الى القائد المحلي لقوة الامن ، او الى نائب الحاكم العرفي او الى رئيس الجمهورية . ولكن ليس لهم اي حق قانوني في الطعن في شرعية اعتقالهم لدى اي محكمة او تقديم التماس قضائي ضد بطلان احتجازهم .

وقد ذكر افراد كثيرون من عائلات مختلفة لمنظمة العفو الدولية انهم يحجمون عن تقديم التماسات او شكاوى الى السلطات العليا وذلك لسببين . اولا انهم لا يتوقعون اية استجابة ، وثانيا لانهم يخشون من انتقام قوات الامن المحلي .

الدكتور نور الدين الاتاسي ، وكان سابقا رئيسا للجمهورية السورية ورئيسا لمجلس الوزراء وامينا عاما لحزب البعث السوري . احتجز منذ اكثر من ١٢ سنة ، بدون اتهام او محاكمة ، في سجن المزه العسكري بدمشق . وهو احد ١٧ من رجال الحكومة السابقين الذين تسعى منظمة العفو الدولية لاطلاق سراحهم وجميعهم تحت الحجز الوقائي منذ اواخر ١٩٧٠ وبداية ١٩٧١ .

التعذيب وسوء المعاملة

لا يقدم المعتقلون من المشتبه فيهم من ناحية الامن الى المحكمة . ويبدو انه لا يوجد اجراء موضوع يسمح للمعتقل بالتظلم امام هيئة خارجية من المعاملة السيئة اثناء اعتقاله . ولهذا فان مزاعم التعذيب او المعاملة السيئة لا يمكن التقدم بها الا بعد الافراج عن المعتقلين ، وقد لا يتم هذا الا بعد شهور او سنوات من توقيع التعذيب عليهم .

ومنذ ان زار وفد منظمة العفو الدولية الجمهورية السورية في عام ١٩٧٨ واعرب للسلطات السورية بالتفصيل عن قلق المنظمة بشأن مزاعم التعذيب ، ظلت المنظمة تتلقى انباء تعذيب السجناء على ايدي قوات الامن . ونورد هنا بعض فقرات مأخوذة من اقوال ادلى بها الى المنظمة اثنا عشر شخصا ممن سبق اعتقالهم في اوقات مختلفة منذ شهر تموز (يوليو) ١٩٧٩ .

● من طالب حلبي اعتقل في ٧ اب (اغسطس) ١٩٨٠ واطلق سراحه في ٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٠ :

« ربطوا يدي الى الخلف ووضعوني في الدولاب (وهو اطار سيارة من المطاط يعلق ويوضع السجين بداخله) وبدأوا ينهالون بالضرب على رجلي حتى اغمي علي ولم استطع بعد ذلك ان اسير . وفي اليوم الثاني اخذوني الى شجرة وربطوا رجلي ورفعوني الى اعلى بحيث اصبح راسي الى اسفل وابقوني على هذه الحال حوالي ساعتين ثم جاء احدهم وبدأ يضربني على جميع اجزاء جسمي وعلى راسي ورجلي بواسطة كبل من النحاس بشكل جديلة رباعية وظل يضربني حتى اغمي علي ، ثم جاء بماء وسكبه علي حتى افقت ثم استمر في الضرب ، ثم حملوني الى السجن لانني لم استطع الحراك مطلقا . وفي ثالث يوم عذبوني بالكهرباء حيث ربطوني الى لوح خشبي على هيئة انسان ، ثم بدأوا يعذبوني بالكهرباء ... »

● من صاحب مخزن تجاري بحلب احتجز من ٥ الى ٢٦ ايار (مايو) ١٩٨٠ :

« رفعوا رجلي وضربوني بالسياط حتى سالت الدماء ... وركلوني باحذيتهم وانا معصوب العينين ومربوط اليدين من اعلى الدرج الى الاسفل . ووضعوا الاسلاك الكهربائية في الاماكن الحساسة من جسمي ... »

● من تلميذ بمدرسة ثانوية عمره ١٥ سنة احتجزوه يومين في شهر اب (اغسطس) ١٩٧٩ :

« اخذت وكبلت من يدي ورجلي وبدأوا بالضرب حتى تورمت رجلاي . وقال لي المعذب انه سيفقأ عيني ان لم اقر على مكان والدي ... »

● من تاجر اعتقل في شهر كانون الثاني (يناير) وافرج عنه في شهر نيسان (ابريل) ١٩٨٠ :

« التعرية بالكامل ثم وضعت داخل دولاب (علقة) بالخيزرانة ، ثم ربطت من معصمي ورفعت عن الارض وتابعوا ضربي بالكرباج على ظهري وكل انحاء جسمي ... وفي اليوم التالي اتوا بي الى خشبة تسمى بساط الريح قيدت عليها ثم بدأوا بالسوط تارة وبالكرباج تارة اخرى ، والضرب على اصابع الرجلين حتى قلعت اظافري ... »

● من طالب بحلب اعتقل من ٢٨ تموز (يوليو) ١٩٧٩ الى ٨ اذار (مارس) ١٩٨٠ :

« غرفة التعذيب مربعة الشكل وموجودة داخل غرفة اخرى ملصوق على جميع حيطانها الموكيت لئلا يصل الصوت الى خارجها ... ويوجد داخل الغرفة جهاز للكهرباء ، وجهاز روسي الصنع لقلع الاظافر ، وتوجد ايضا بنسات او مقارض لقرض اللحم ، وجهاز يسمى بالعبد الاسود يجلسون عليه الشخص المراد تعذيبه ، ثم يشعل الجهاز وعندئذ يخرج سيخ حديد محمي ساخن جدا فيدخل في الدبر ... »

إنكار الحقوق الأساسية للمعتقلين

طبقا لما حدث في اغلب الحالات التي وصلت الى علم منظمة العفو الدولية ، لا يعلم المعتقلون - في وقت اعتقالهم - السبب الرسمي الذي من اجله اعتقلتهم قوات الامن . ويعزل المعتقلون بعد اعتقالهم مباشرة وهم مازالوا تحت اشراف الهيئة التي اجرت الاعتقال ، وغالبا ما يوضعون في حبس انفرادي .

ويبدو انه بمقتضى الاجراءات المتبعة اثناء حالة الطوارىء ليس هناك تحديد واضح لطول مدة العزل التي قد يقضيها المعتقل بأمر قوات الامن . فقد تكون اياما ، وقد تصل الى شهور او الى سنوات .

● ففي شهر تشرين الاول (اكتوبر) من هذا العام يكون قد مر ثلاث سنوات على اعتقال رياض الترك السكرتير الاول للحزب الشيوعي - المكتب السياسي (المحظور) الذي احتجز في الحبس الانفرادي بدون اتهام او محاكمة منذ ٢٨ تشرين الاول ١٩٨٠ . ويزعم انهم قاموا بتعذيبه . وارسل مرتين الى وحدة العناية المركزة بمستشفى المزة ومستشفى المواساة بدمشق . ولا تعلم اسرته شيئا عن مكان وجوده حتى مثول هذا التقرير للطباعة .

وقد ذكر معتقلون سابقون انه جرى تعذيبهم واساءة معاملتهم في المرحلة الاولى من احتجازهم في الحبس الانفرادي .

« الاختفاءات »

تلقت منظمة العفو الدولية منذ اوائل ١٩٨٠ تقارير تفيد « اختفاء » عدد من المحتجزين بعد اعتقالهم على ايدي قوات الأمن . ووقع هذا في حالات كثيرة عقب تطويق مناطق باكملها من مدن مختلفة ، وتفتيشها بيتا بيتا واعتقال مجموعات كبيرة من سكانها .

وكان المحتجزون ينقلون في شاحنات الى اماكن مجهولة ، وتظل اسراتهم ومحاموهم في جهل تام بمكان وجودهم ، ويبقون هكذا اسابيع او شهورا او سنوات ، تنتابهم المخاوف مما عسى ان يكون قد حدث لهم من تعذيب او سوء معاملة أو قتل .

وكانت محاولات الاقرباء او المحامين لمعرفة مكان اعتقالهم تبوء بالفشل وذلك لان السجناء يحتجزون في حبس انفرادي مددا مطولة ، ويتكرر نقلهم بصفة دورية من جهة الى جهة اخرى .

وكان المسؤولون ينكرون كل ما يتعلق باحتجاز الشخص الذي يسال عنه اقرباؤه ، ويرفضون القيام باية تحريات حول احتمال اختطافه ، او ابلاغهم بالنتائج التي قد يكون التحقيق قد توصل اليها .

ولدى منظمة العفو الدولية اسماء ٣٨ شابا اعتقلوا في اذار (مارس) ١٩٨٠ . وتردد انهم « احتجوا » بعد نقلهم من سجن بمدينة دير الزور بشرق سوريا الى جهة مجهولة ، وذلك بعد اعتقالهم بثلاثة شهور . ولا تعرف عنهم اسراتهم شيئا خلال السنوات الثلاث الماضية .

فقد وردت انباء فحواها ان ٣٥٠ فدائيا من رجال سرايا الدفاع عن الثورة اشتركوا مع قوات اخرى في قتل عدد يتراوح بين ٦٠٠ و ١٠٠٠ سجين من نزلاء سجن تدمر ، وكان يشتبه في ان معظمهم ينتمون الى جماعة الاخوان المسلمين المنحلة .

كما يشير التقرير الى الاف القتلى الذين سقطوا في مدينة حماة في شباط (فبراير) ١٩٨٢ عندما اعلنت السلطات ان قواتها سحقت تمردا وقع في المدينة ، وتقول تقارير مختلفة ان النظام لم يستتب في حماة الا بعد ان قتل عدد من سكانها يتراوح بين عشرة الاف وخمسة وعشرين الفا من الضحايا .

اما الحالات الأربع الأخرى الواردة في تقرير المنظمة فتتعلق بمزاعم حول قتل عدد من سكان مدينة جسر الشغور في اذار (مارس) ١٩٨٠ ، وفي سرمدا في تموز (يوليو) ١٩٨٠ وفي حلب في اب (اغسطس) ١٩٨٠ ، وفي حماة في نيسان (ابريل) ١٩٨١ .

ولم تستطع منظمة العفو الدولية ان تقوم بتحقيق واف حول الظروف الحقيقية التي تمت فيها احداث القتل المشار اليها والتي يزعم ان قوات الامن قامت بارتكابها . ولكنها تشعر بانزعاج شديد لهذا العدد المتزايد ، وللاسلوب الذي اتبع في مقتل هؤلاء الافراد .

وقد تقدمت المنظمة في السنوات الماضية برجاء الى الحكومة السورية ان تشكل لجنة تحقيق للنظر في تلك الحالات ، وان تذيع نتائج التحقيق . ولكن الحكومة لم تستجب الى رجاء المنظمة .

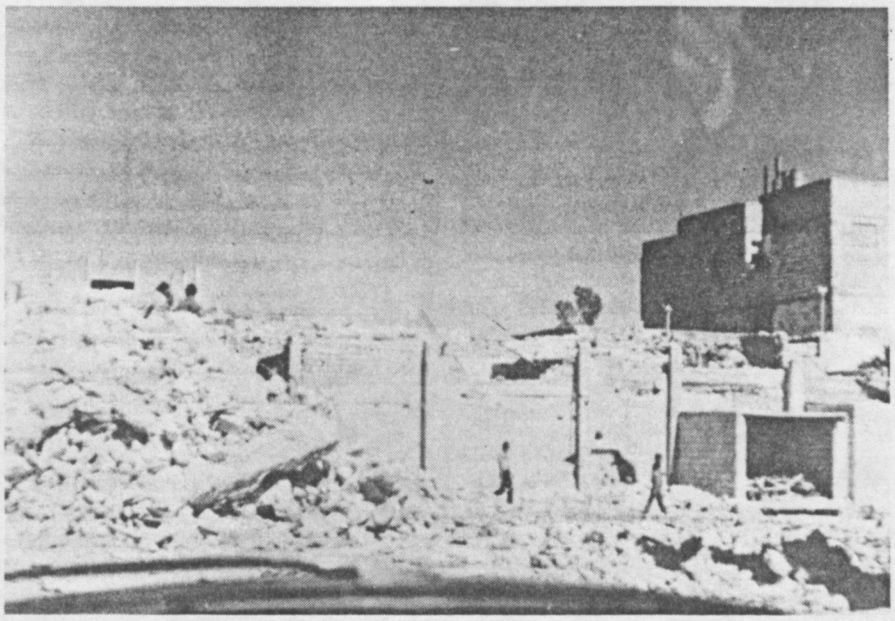

اخذت هذه الصورة بعد اعلان السلطات ان قواتها قد سحقت ثورة في مدينة حماة في شباط ١٩٨٢ ، وتظهر المباني وقد تحولت الى حطام في الحي القديم (الحضرة) . وذكر أن معظم الحي قد دمر بواسطة المدافع والدبابات خلال الاربعة ايام الاولى من القتال . وقد تلقت منظمة العفو الدولية معلومات تفيد ان قوات سرايا الدفاع قد نفذت حكم الاعدام بطريقة فورية في عدد من سكان الحضرة وذلك في ١٩ شباط .

الإعدامات المجاوزة للقانون

يتضمن تقرير منظمة العفو الدولية ست حالات اعدام بالجملة للسجناء السياسيين ، ويقال انها ارتكبت على ايدي قوات الامن في الفترة ما بين اذار (مارس) ١٩٨٠ وشباط (فبراير) ١٩٨٢ .

توصيات منظمة العفو الدولية

تقدمت المنظمة في مذكرتها الى الحكومة السورية بتاريخ ٢٦ نيسان (ابريل) ١٩٨٣ بالتوصيات الاتية :

اولا : اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ التشريع القائم الذي يوجب ابراز مذكرة التوقيف ، والذي يمكن الموقوفين من الالتجاء الى وسائل التظلم المباشرة ضد عدم شرعية اعتقالهم .

كما توصي المنظمة بان تقوم الحكومة السورية بالنظر في ابطال جميع الاحكام المتعلقة بحجز السجناء السياسيين حجزا وقائيا ، والى ان يتم الغاء ذلك الحجز ، يتعين على السلطات نشر اسماء الافراد الذين يعتقلون او يفرج عنهم في الجرائد بصفة دورية ، وان تزود عائلات المعتقلين مباشرة وفي جميع الحالات - بمعلومات عن توقيفهم ومكان احتجازهم .

وتوصي المنظمة الحكومة ايضا باعادة النظر في حالات المعتقلين الحاليين بهدف الافراج عمن اعتقل منهم لممارسة حقوقه الانسانية في غير عنف .

ثانيا : وضع احكام قانونية تعطي للشخص الموقوف حق الاتصال مباشرة بمحام ، وان يحاط افراد اسرته علما باحتجازه ويسمح لهم بزيارته خلال ٤٨ ساعة من بدء احتجازه ثم على فترات دورية طيلة ذلك الاحتجاز .

ثالثا : النظر في التشريعات الحالية والاجراءات التي تحول دون اساءة استخدام قوات الامن لصلاحياتها ، واجراء تحقيق نزيه في الشكاوى الخاصة بما قام به رجال الامن من خلل وتجاوزات ، والنظر في مزاعم التعذيب والمعاملة السيئة ، ومحاكمة المسؤولين عن ارتكاب التعذيب ، وتعويض الضحايا تعويضا مناسبا .

رابعا : اجراء تحقيق شامل وعادل في كل ما جاء في مذكرة منظمة العفو الدولية حول حالات « الاختفاء » والاعدام المجاوز للقانون ، وان تنشر الحكومة نتائج ذلك التحقيق ، وان تعاقب المسؤولين عما ارتكبوا .